التفسير المقارن
دراسة تأصيلية

إعداد

د. مصطفى إبراهيم المشني•

• قسم أصول الدين – كلية الشريعة – الجامعة الأردنية.

مُلَخَّصُ

يتنـــاول هدا البحث موضوع " التفسير المقارن " من حيث محدداته اللغويـــة والاصطلاحية، والوقوف على نشأته، و بداياته، ومراحله، وتبـــيين أصـــوله وقواعده، وموضوعاته التي تتمثل في أقسامه، ثم تحديد المنهجيـــة العلميـــة الـــتي تقتضيها طبيعة البحث فيه، ومعرفة ما يرمي إليه هذا اللون من التفسير من فوائـــد وغايات.

مُقَدِّمَة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد، فقد أنزل الله القرآن الكريم ليكون المعجزة العظمى، وكتاب البشرية الخالد، فلا تنقضي عجائبه، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا يشبع منه العلماء الذين ما انفكوا يعكفون على درسه وتدبره وخدمته، وأفنوا أعمارهم في استكناه هداياته، والوقوف على مظاهر إعجازه وتفوقه، حتى زخرت المكتبة القرآنية وأغنت بفروع علومه ونظمه وأحكامه ومقاصده، بل بجمله وكلماته وحروفه. ولقد تنوعت وسائل الوصول إلى علومه ومعارفه، انسجاماً مع كل عصر وما تمليه متطلباته وتقتضيه تطوراته ومستجداته، وتحقيقاً لذلك فقد تنوعت التفاسير وتلونت بثقافات أصحابها ومعارفهم، وتعددت مناهجهم واتجاهاتهم، فهناك التفسير التحليلي، والتفسير الإجمالي، والتفسير الموضوعي، واستوت هذه التفاسير واستقرت قواعدها وأصولها، وأغنت المكتبة القرآنية بحثاً وتأليفاً وتصنيفاً. ثم كان التفسير المقارن الذي لم يحظ بالعناية التي حظي بها التفسير التحليلي وغيره من ألوان التفسير الأخرى، ومرجع ذلك – والله أعلم – كفاية غيره عنه، فبقي شذرات متناثرة تمثلت في التعريف به والتنبيه عليه – *عند* المعاصرين – في معرض الحديث عن ألوان التفسير، وتطبيقاتٍ من غير تقعيد ولا تأصيل، ولا تحديدٍ لمنهجية البحث فيه، ولا أصول المقارنة والموازنة، وأدلة الترجيح وغير ذلك مما تقتضيه طبيعة البحث العلمي في هذا اللون من التفسير، على أن هناك دراساتٍ معاصرة في التفسير ومناهجه –فيما

تناهى إليه علمي وفي حدود إطلاعي ومعرفتي – قد عقدت بحوثاً وفصولاً في المقارنة في موضوعات التفسير أشرت إليها في ثنايا هذا البحث، بيد أنها لم تكن دراسة متخصصة مستقلة في التفسير المقارن تنضبط بقواعد وأصول، وتلتزم منهجية محددة يتميز بها هذا التفسير، فتحقق التواؤم بين النظرية والتطبيق، لذا فقد آثرت أن أتمم ما بدأه علماؤنا الأجلاء، وأساتذتنا الفضلاء، قاصداً بعونه تعالى أن أوفي الموضوع حقه في ضوء اجتهادي وتطلعي نحو تحقيق غايتي المتمثلة في رسم قواعد وأصول هذا التفسير، وتحديد منهجية علمية واضحة للبحث فيه، ثم بيان ما يرمي إليه من فوائد، وما يحققه من غايات ... وغير ذلك مما أرجو أن يكون إضافة علمية تتسم بالجدة والجدية، وتسهم في خدمة القرآن وتفسيره، وقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن أقسمه إلى مقدمةٍ وسبعة مطالب وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة: ودونت فيها سبب اختيار الموضوع.

المطلب الأول: التفسير المقارن لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: نشأة التفسير المقارن.

المطلب الثالث: ألوان التفسير المقارن.

المطلب الرابع: منهجية البحث في التفسير المقارن.

المطلب الخامس: أدلة الترجيح في التفسير المقارن.

المطلب السادس: أهمية التفسير المقارن وغاياته.

المطلب السابع: أمثلة تطبيقية من التفسير المقارن.

الخاتمة: أهم نتائج البحث.

هذا ومما يحسن ذكره ها هنا أنني وجدت صعوبة في الجانب التطبيقي، نظراً لطول الأمثلة وتشعبها، وما تقتضيه من عرض وأدلة ومناقشة وترجيح، بخاصة في مجال المأثور والنحو والأحكام والقراءات، ولذا اكتفيت بمثالين راعيت فيهما القصر ثم نزولاً عند شروط البحث العلمي.

وبعد فأرجو أن أكون قد وفقت إلى تحقيق منيـــتي فيما طمحت إليه، بكل أمانة وموضوعية راجياً من الله تعالى التوفيق والسداد فهو وليي وحسبي.

المطلب الأول
التفسير المقارن لغةً واصطلاحاً

التفسير لغةً: يطلق التفسير في اللغة ويراد منه الكشف والبيان، سواء أكـــان في المعاني أم في الأعيان، فكما يصدُق على تبيين اللفظ المشكِل وتوضيحه، يصدق على كشف الشيء المغطى وإظهاره[(١)].

وقوله تعالى:﴿ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً﴾ [الفرقـــان ٣٣] " أي أحسن بياناً وتفصيلاً "[(٢)].

وزاد ابن عطية لفظ " أفصح" أي أفصح بياناً وتفصيلاً [(٣)]، وهـــذا ملحـــظٌ محمود إذ الفصاحة لا تفارق القرآن بحال، وهي زينة البيان و التفصيل.

(١) ينظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة فسر ٥٠٤/٤، ابن منظور: لسان العرب ٥٥/٥.
(٢) الطبري: جامع البيان م٨ج١٩/٨/ط دار الفكر/بيروت.
(٣) ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز ٣٧/١١.

وذكر الزمخشري أن التفسير هو " المعنى المؤدَّى " وقوله " وأحسن تفسيرا " أحسن معنىً ومؤدّى، وعلل ذلك بقوله: "لما كان التفسير هو التكشيف عما يدل عليه من الكلام وضع موضع معناه "[٤].

التفسير اصطلاحاً:

لقد تعددت تعريفات العلماء للتفسير بتعدد اتجاهاتهم وفنونهم، وكان أجمعها وأفضلها تعريف أبي حيان، جاء في البحر المحيط " أما الرسم في الاصطلاح، فنقول: التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية و التركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك ... "[٥]ثم شرع في بيان محترزات التعريف ومدلولاته، فقولنا:علم:يشمل علم القراءات واللغة والتصريف والإعراب، وعلم البيان والبديع، والحقيقة والمجاز، وغير ذلك من العلوم التي يحتاجها المفسر، مثل الناسخ والمنسوخ، وسبب النزول وتاريخه، والقصص والأحكام والحِكَم[٦].

ومما يلحظ هنا أن التعريف جاء شاملاً للتفسير ووسائله وغاياته، وعليه فإن غيره من التعريفات ترد إليه وتأتلف معه، ولهذا ارتضاه السيوطي أحسن ما ورد في التفسير من تعريفات، على أن تعريف الزرقاني للتفسير– وهو"علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"– كان على

(٤) الزمخشري: الكشاف ٩١/٣.
(٥) أبو حيان: البحر المحيط ٢٦/١.
(٦) ينظر المصدر السابق.

غاية من الأهمية أيضاً؛ إذ يلحظ فيه جانب الإيجاز مع الوفاء بالمعنى، ثم لما جاء فيه من قيد"بقدر الطاقة البشرية" ولملاحظة جانب الهداية التي من أجلها أنزل القرآن(٧).

لفظ " **المقارن** " معناه اللغوي والاصطلاحي:

"المقارنة" في اللغة لفظ مشتق من " قرن " ويطلق في اللغة ويراد منه الجمع والوصل والمصاحبة، يقال: " قرنت الشيء بالشيء إذا وصلته به، والقران: الجمع بين الحج والعمرة " (٨). "والقرين المصاحب، وقارنته قرانا: صاحبته، وقرينة الرجل: امرأته لمقارنته إياها، وقرينة الإنسان: نفسه لملازمتها ومصاحبتها"(٩). و " القَرن – بالفتح – المثل في السِّن، والقِرن –بالكسر– المثل في الشجاعة " (١٠)وعليه فالأقران هم الأمثال.

ومما تقدم فإن كلمة " المقارنة" في اللغة على اختلاف تصاريفها عنت الجمع والمصاحبة والوصل والموازنة التي تعني المساواة والمكافأة، ويؤيد هذا ما جاء في التنزيل: قال تعالى: (١) ﴿ ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً﴾ [النساء ٣٨]. قال الطبري: " خليلاً وصاحباً"(١١) ومنه قوله تعالى: ﴿فهو له قرين ﴾ [الزخرف ٣٦]. أي لا يفارقه"(١٢).

(٧) ينظر السيوطي: التحبير في علم التفسير ٣٦، الزرقاني: مناهل العرفان ١/١٤٧١، ينظر التعريفات الأخرى: الذهبي: التفسير والمفسرون١/١٤.
(٨) الجوهري: الصحاح – قرن –٦/١٢٨١.
(٩) ابن منظور: اللسان– قرن –١٣/٣٣٦–٣٣٨.
(١٠) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ٥/٧٦.
(١١) الطبري: جامع البيان ٨/٣٥٨.
(١٢) البغوي: معالم التنزيل ٤/١٣٩.

٢-﴿ وترى المجرمين يومئذ مقرنين في الأصفاد ﴾ [إبراهيم ٤٩].أي:" مشدودين بعضهم ببعض "[١٣].

٣-﴿ وإذا أُلقوا منها مكاناً ضيقاً مقرنين ﴾ [الفرقان ١٣]. أي:"مصفدين قد قرنت أيديهم إلى أعناقهم في الأغلال "[١٤].

٤-﴿ وقيضنا لهم قرناء فزينوا لهم ﴾ [فصلت ٢٥]."قرناء: نظراء من الشياطين"[١٥].

أما "المقارنة" اصطلاحاً والتي تعني الموازنة بين شيئين أو أكثر والمقابلة بينهما بغية بيان أوجه التماثل والتمايز والاختلاف والائتلاف ثم الترجيح بالأدلة، فإن هذا اللفظ بهذا المعنى لم تعرض له المعجمات اللغوية القديمة، وإنما عرض له المعجم الوسيط حديثاً، فجاء فيه " قارن الشيء بالشيء: وازنه به، وقارن بين الشيئين أو الأشياء: وازن بينها، فهو مقارن، ويقال: الأدب المقارن و التشريع المقارن [١٦]". هذا ومع عدم ذكر المعجمات القديمة لهذا المعنى، ومع إطلاق هذا اللفظ على علوم كثيرة مثل " الأدب المقارن " و " الفقه المقارن "، بل دخوله ساحة البحوث والرسائل العلمية بحيث لا تكاد تخلو رسالة أو بحث علمي من موضوع المقارنة، بخاصة في موضوعات الشريعة والثقافات العربية والإسلامية، مع هذا كله، فالحق أن هذا اللفظ من حيث المعنى والاستعمال قد ظهر قديماً في ميدان الأدب والنقد

(١٣) المصدر السابق ٤٢/٣.
(١٤) المصدر السابق ٣٦٣/٣.
(١٥) المصدر السابق ١١٣/٤.
(١٦) إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط مادة قرن، ص٧٣٥.

والبلاغة، واستعمل في الدلالة على أوجه التماثل والتباين، وعُنوِنَت لـه كتـبٌ وموضوعات، وخير دليل على ذلك: كتاب الآمدي الحسن بن بشر (٣٧٠هـ) " الموازنة بين أبي تمام والبحتري " قال الآمدي:" وأنا أبتدئُ بذكر مساوئ هذين الشاعرين، لأختم بمحاسنيهما، وأذكر طرفاً من سرقات أبي تمام وإحالاته وغلطه، وساقط شعره، ومساوئ البحتري في أخذ ما أخذه من أبي تمام ثم أوازن من شعريهما بين قصيدة وقصيدة إذا اتفقتا في الوزن والقافية وإعراب القافية، ثم بين معنى ومعنى، فإن محاسنيهما تظهر في تضاعيف ذلك وتنكشف، ثم أذكر ما انفرد به كل واحد منهما فجوَّده من معنى سلكه و لم يسلكه صاحبه "[١٧]. ووجد هذا الاستعمال أيضاً عند ابن رشيق في كتابه " العمدة " تحت عنوان "رأي في أبي تمام والبحتري، وموازنة بين المتنبي والطائي "[١٨].وعنون لهذا الموضوع أيضاً عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز "الموازنة بين المعنى المتحد واللفظ المتعدِّد "[١٩]. ثم جاء ابن أبي الإصبع المصري ليعرِّف "الموازنة " تعريفاً صريحاً ينطبق على المقارنة مستدلاً لما يقوله بالمثال، وموضحاً أنها السبيل إلى إثبات تفوق القرآن، وإعجاز نظمه الذي هو فوق طاقة البشر وقدرته، فقال: " باب الموازنة: وهي مقارنة المعاني بالمعاني ليعرف الراجح في النَّظم من المرجوح كقول السموءل:

وننكر إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول

(١٧) الآمدي: الموازنة١/٥٤، ينظر أيضاً هذا في كتاب الحسن بن عبد العزيز الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه.
(١٨) ابن رشيق: العمدة ١/١٣٠-١٣٣.
(١٩) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٨٩ فما بعدها.

فإنك إن وازنته بقوله سبحانه: ﴿لا يُسأل عما يفعلُ وهم يسألون﴾ [الأنبياء ٢٣]، تبين لك ما بين الكلامين من الفَرق، وأمثال هذا الباب كثيرة، وهذا أحد أوجه الإعجاز، وهو قياس القرآن بكل مُعجِزٍ من الكلام "[٢٠].

التفسير المقارن في الاصطلاح:

إن لفظ "المقارن" بالحدّ الاصطلاحي الذي ورد في الاصطلاحات الأدبية والنقدية والبلاغية –أعني الموازنة– لم أقف عليه عند المفسرين القدامى والمؤلفين في علوم القرآن، ثم لم أقف على مؤلّف أو مصنّف مستقلٍّ في هذا اللون من التفسير قديماً ولا حديثاً، غير أن بعض المُحدَثين من الباحثين في التفسير عرضوا له في ثنايا بحوثهم عند حديثهم عن ألوان التفسير وموضوعاته، فقد عرفه الشيخ الدكتور أحمد الكومي في كتاب"التفسير الموضوعي للقرآن الكريم"فقال:"التفسير المقارن: وهو بيان الآيات القرآنية "على ما كتبه جمع من المفسرين بموازنة آرائهم والمقارنة بين مختلف اتجاهاتهم والبحث عما عساه يكون من التوفيق بين ما ظاهره مختلف من آيات القرآن والأحاديث وما يكون ذلك مؤتلفاً أو مختلفاً من الكتب السماوية الأُخرى "[٢١]. وفي ضوء قراءة هذا التفسير وشرحه [٢٢]، أرى أن الشيخ الكومي

(٢٠) ابن أبي الإصبع: بديع القرآن، ص ٩٥ فما بعدها.

(٢١) التفسير الموضوعي: د. الكومي ورفيقه، ص١٧. اكتفيت بهذا التعريف لأن صاحبه هو أول من عرّفه وشرحه، ومن جاء بعده لم يزد على ما كتبه، حتى أن الدكتور الفرماوي نقل كلامه حرفيا، ينظر الدكتور الفرماوي: البداية في التفسير الموضوعي ص٤٥، د.أحمد جمال العمري: دراسات في التفسير الموضوعي ص٤٤، د. مصطفى مسلم: مباحث في التفسير الموضوعي ص٥٣، د. فهد الرومي: بحوث في أصول التفسير ومناهجه، ص٦٠ فما بعدها.

(٢٢) ينظر: ص١٤ فما بعدها، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم.

رحمه الله قد رسم قواعد للتفسير المقارن، ووضع الأساس له، بيْد أن كلامه يحتاج إلى تبويب وترتيب، وزيادة وتفصيل يُوَضح من خلاله التعريف العام بالتفسير المقارن والحديث عن نشأته وبداياته وتطوره، وبيان موضوعاته، ثم وضع منهجية محددة توضح طريقة البحث فيه وبيان قواعد الترجيح المعتمدة ثم الإتيان بأمثلة تكون تطبيقاً لكل ما ذكر.

وبناءً على ما تقدم فإني أجتهد أن يكون التعريف الجامع للتفسير المقارن: هو التفسير الذي يُعنى بالموازنة بين آراء المفسرين وأقوالهم في معاني الآيات القرآنية وموضوعاتها ودلالاتها، والمقارنة بين المفسرين في ضوء تباين ثقافاتهم وفنونهم ومعارفهم، واختلاف مناهجهم وتعدد اتجاهاتهم وطرائقهم في التفسير، ومناقشة ذلك ضمن منهجية علمية موضوعية، ثم اعتماد الرأي الراجح استناداً إلى الأدلة المعتبرة في الترجيح.

ويمكننا القول:هو الموازنة بين آراء المفسرين في بيان الآيات القرآنية والمقارنة بين مناهجهم ومناقشة ذلك وفق منهجية علمية موضوعية، وتفصيل ذلك:

أما الموازنة: فهي المقابلة بين آراء المفسرين وأقوالهم بُغية الوقوف على أوجه التماثل والتباين والاختلاف والائتلاف.

وآراء المفسرين:تعني استحضار آرائهم وأقوالهم – تفاسيرهم المتنوعة – وما ورد في الآية الكريمة أو الآيات ذات الموضوع الواحد.

والقصد من معاني الآيات ودلالاتها وموضوعاتها: معاني الألفاظ وأبنيتها، والإعراب، والقراءات، والأحكام، والقصص، وغير ذلك مما دلت عليه الآيات القرآنية الكريمة موضوع الدراسة المقارنة، ويلحظ هنا ما يختص بالمقارنة التحليلية كما سأبينه تفصيلاً إن شاء الله.

وأما المقارنة بين المفسرين: فتعني الموازنة بين مفَسِّرَين أو أكثر من حيث البيئة الخاصة والعامة، والمؤثرات التي أثرت في ثقافاتهم، ومختلف فنونهم ومعارفهم، ورحلاتهم العلمية وشيوخهم وتلاميذهم، ومؤلفاتهم ومصنفاتهم، ثم أثرهم في غيرهم مما يوضح القيمة العلمية لهم، وغير ذلك مما تظهر فيه المقارنة والموازنة، وكلما كان المفسرون متعاصرين أو متقاربين ومتماثلين في الفنون والمعارف، كلما كانت المقارنة أكثر دقةً وموضوعية، وأبْيَن في أوجه التماثل والتغاير والتفوق(٢٣).

ومعنى تباين ثقافاتهم وفنونهم ومعارفهم : الوقوف على مصادر ثقافاتهم ومعارفهم المتنوعة والمتعددة من علوم متخصصة ومصنفات لها صلة مباشرة بالتفسير مثل الحديث وكتب اللغة والنحو والبيان والقراءات والأحكام ... والقواعد التي ينهض بها علم التفسير، ثم العلماء والشيوخ والمفسرين الذين يعدون أعمدة العلم وأسانيده، ومن ثم يوضح التماثل والاختلاف والتفوق بينهم فيبرز من تأثر بفنه الذي تقدم فيه وبرع، وظهر ذلك في تفسيره طابعا مميزاً، فالأثري الذي عني بالمأثور وكان يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة كالطبري "(٢٤) والنحوي تراه

(٢٣) ومن أمثلة هذا: مقارنة أبي حيان بين ابن عطية والزمخشري، ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٢٠/١.
(٢٤) ينظر ابن تيمية: المقدمة في أصول التفسير ٣٨٥/١٣.

ليس له هم إلا الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته، كالزجاج والواحدي في البسيط، وأبي حيان في البحر والنهر، والأخباري ليس له شغل إلا القصص واستيفاءها والإخبار عمن سلف، سواء أكانت صحيحة أم باطلة كالثعلبي، والفقيه كان يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلى أمهات الأولاد، وربما استطرد إلى إقامة الفروع الفقهية التي لا تعلق لها بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين، كالقرطبي، وصاحب العلوم العقلية: خصوصاً فخر الدين الرازي قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة "[٢٥]، وكذلك البياني الذي غلب على تفسيره الطابع البلاغي فعني بعلمي المعاني والبيان مثل الزمخشري في تفسيره الكشاف. وهكذا نجد هذه التفاسير– التي سبق ذكرها – قد غلب عليها طابع فنون أصحابها وما تقدموا فيه وبرعوا، على أن هناك تفاسير كثيرة أُلفت قبل السيوطي لم يعرض لذكرها، وكذلك أُلفت تفاسير من بعد لا داعي لذكرها إذ أنها تمثل الحقيقة نفسها.

والمراد بمناهجهم[٢٦]–المنهج هو الخطة العامة التي تنهض على قواعدها وأصولها موضوعات التفسير، ووسائل معرفة هذه الموضوعات وبيانها وكيفية إعمالها–الوسائل– في النص القرآني–، والمقارنة هنا تتحقق بين منهجين من مناهج المفسرين أو أكثر للوقوف على أوجه التقارب والتباعد، وملامح الشخصية العلمية

(٢٥) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ١٩٠/٢.
(٢٦) المنهج: هو الخطة العامة التي تقوم عليها المادة العلمية والتي تشتمل على أصول الموضوع وقواعده ومفرداته مثل اللغة والمأثور والبيان والأحكام وغيرها ثم الطريق الموصل إلى معرفة هذه الموضوعات وشرحها وكيفية التعامل بها مع النص القرآني.

للمفسر وما تميز به عن غيره، وتقتضي الموازنة في المناهج بحث الأصول والمرتكزات التي قام عليها منهج المفسر ودراستها دراسة وافية دقيقة من حيث النظرية والتطبيق، ولكل مفسر منهجه الخاص به، يبرز فيه تعامله مع الآيات من حيث أصول المنهج: اللغة، والمناسبات، والقراءات، والدلالات، وعنايته بالمأثور، والنحو والبلاغة، وموقفه من الإسرائيليات والأحكام الفقهية وأصولها، والمسائل العقدية، وعلوم القرآن وغيرها من أصول المنهج ومرتكزاته، وعليه فيتنوع المنهج بتنوع تخصصات المفسرين وفنونهم وثقافاتهم وتوجهاتهم، وينظر هنا إلى مدى التزام المفسر بما خَطّه لنفسه في مقدمة تفسيره، ثم النظر في واقع التفسير الذي يشكل الأمثلة التطبيقية لما قرطس له، فيحقق التوافق بين النظرية والتطبيق، ومما يحسن به التمثيل على ما تقدم ما ذكره ابن عطية في مقدمة تفسيره قال:" وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية: من حكم أو نحو، أو لغة أو معنى، أو قراءة، وقصدت تتبُّع الألفاظ حتى لا يقع طفرٌ- عدم تتبع ألفاظ الآيات- كما في كثير من كتب التفسير ...وقصدت إيراد جميع القراءات مستعملها وشاذها واعتمدت تبيين المعاني وجميع محتملات الألفاظ " "وقصدت أن يكون جامعاً وجيزاً ولا أذكر القصص إلا ما لا تنفك الآية إلا به، وأثبت أقوال العلماء في المعاني منسوبة إليهم على ما تلقى السلف الصالح – رضوان الله عليهم – كتاب الله من مقاصده العربية، السليمة من أقوال أهل القول بالرموز وأهل القول بالباطن وغيرهم " " كل ذلك بحسب جهدي وما انتهى إليه علمي "(٢٧).

(٢٧) المحرر الوجيز: ١/١٠-١١، مع شيءٍ من التقديم والتأخير.

ويطلعنا القرطبي أيضاً على أصول تفسيره في مقدمته فيقول:" وبعد، فلما كان كتاب الله هو الكفيل بجميع علوم الشرع الذي استقلّ بالسنة والفرض ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرض رأيت أن أشتغل به مدى عمري، وأستفرغ به مُنَّتي – قوتي – بأن أكتب فيه تعليقاً وجيزاً، يتضمن نُكتاً من التفسير واللغات، والإعراب والقراءات، والردِّ على أهل الزيغ والضلالات، وأحاديث كثيرة شاهدة لما ننقله من الأحكام ونزول الآيات، جامعاً بين معانيها ومبيناً ما أشكل منها، بأقاويل السلف ومن تبعهم من الخلف ... وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها ... وأضرب عن كثير من قصص المفسرين وأخبار المؤرخين، إلا ما لا بد منه ولا غنى عنه للتبيين، واعتضت عن ذلك تبيين آي الأحكام ...فضمنت كل آية تتضمن حكماً أو حكمين فما زاد مسائل نبيِّن فيها ما تحتوي عليه من أسباب النزول والتفسير الغريب والحكم، فإن لم تتضمن حُكماً ذكرت ما فيها من التفسير والتأويل، هكذا إلى آخر الكتاب "[٢٨].وهكذا أجد أن مقومات المنهج ومرتكزاته تقوم على اللغة والمأثور والقراءات والنحو والبلاغة والأحكام، والموقف إزاء الروايات الإسرائيلية ومسائل العقيدة وغيرها من علوم القرآن التي تبين عن معاني الآيات وتوضح مقاصدها، وأما موضوع الالتزام بما شرطه المفسر فأمر يحتاج إلى توثيق بالأمثلة من واقع تفسيره، الأمر الذي يقتضي التتبع الدقيق والنظر العميق. ومما تحسن الإشارة إليه أن المفسرين عامة تحكم

(٢٨) القرطبي: مقدمة التفسير ١/٢-٣، وانظر أيضاً مقدمة أبي حيان في البحر المحيط من عند قوله" وترتيبي في هذا الكتاب إلى قوله ... وستقف على هذا المنهج الذي سلكته إن شاء الله تعالى ١/١٣-١٤.

مناهجهم قواسم مشتركة تعد ثوابت لا محيد عنها وإن اختلفت كماً وكيفا، فلا نجد مفسراً يستغني في تفسيره عن المأثور واللغة والنحو والمعاني والأحكام ... وغير ذلك وإن غلب على كل تفسير فنٌّ صاحبه الذي تقدم فيه، فبرز طابعاً مميزاً له.

والمراد من اتجاهاتهم: أي أن لكل مفسِّر ما يحكم توجهاته وتطلعاته من أفكار ومبادئ، ترمي في مجملها لغاية أو فكرة، تكون غالبة على غيرها تؤثر في تفسيره وتوجهه نحوه، بحيث تُسخَّر مفردات التفسير وموضوعاته وأصوله – أعني المنهج في سبيل تحقيقها والوصول إليها، ومن ثم البرهنة على صحتها وصدقها، مثل الاتجاه الاعتزالي، والاتجاه الأثري، والاتجاه الإشاري، والسلفي والفلسفي.. والمفسرِّ محكوم بهذا الاتجاه، فمثلاً نجد الطبري يصطبغ تفسيره بالمأثور سواء أكان حديثاً أم أقوال الصحابة والتابعين – رضوان الله عليهم – وكذلك تفسير ابن كثير، بينما نجد تفسير الزمخشري "الكشاف" يحكمه الاتجاه الاعتزالي الذي يسعى جاهداً في تسخير اللغة والمأثور والبيان لتعزيز مذهبه وإثبات مصداقيته، في حين نجد القشيري في تفسيره "لطائف الإشارات" يحكمه الاتجاه الإشاري.

ويؤكد هذا المذهب أبوحيان أثناء مقارنته بين تفسيري ابن عطية والزمخشري، وأن هذا الأخير سخَّر علمه ومعارفه لنصرة نزعته الاعتزالية، يقول أبو حيان نقلاً عن ابن بشكوال: "إلا أن الزمخشري قائلٌ بالطفرة، ورمى نحو غرضه سهاماً، هذا مع ما في كتابه من نصرة مذهبه، وتقحُّم مرتكبه وتجشم حمل كتاب الله عز وجل

عليه، ونسبة ذلك إليه "[٢٩]. ويقول ابن تيمية في إثبات هذا الاتجاه:" وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة" وفي موضع آخر: "وأما الزمخشري فتفسيره محشوٌّ بالبدعة وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن ...وغير ذلك من أصول المعتزلة، وتفسير القرطبي خيرٌ منه بكثير وأقرب إلى طريق أهل الكتاب والسنة "[٣٠].

وبعدُ، فوظيفة الباحث هنا الموازنة والمقارنة بين الاتجاهات المختلفة والنزعات المتعددة، وبيان طريقة كل مفسر وسلوكه الذي تعامل فيه مع النصوص القرآنية نزولاً عند نصرة مذهبه، وإثباته وتأكيده، وبيان مدى إنصافه وتعسفه..والحكم على ذلك بأمانةٍ وموضوعية.

وأما المقصود من قولنا "وطرائقهم في التفسير" فبيانه: الموازنة بين أساليب المفسرين وطرقهم في عرض المادة العلمية، اعتباراُ بمدارك المخاطبين، وتفاوت مستويات أفهامهم، ويقتضي هذا الوقوف على أساليب: الإيجاز والإطناب، والبسط والاختصار، والجزالة والرصانة، والتكرار، والتغاير في الألفاظ في المواضع المتاشبهة، وسلامة العبارة من التعقيد والحشو، والألفاظ من الوحشية والغرابة، وما يقتضيه الحال والمقال من التعظيم والتهويل، والتصريح والكناية، وغير ذلك مما يتماثل فيه المفسرون أو يختلفون في نقل المادة العلمية وإيصال المعارف والإحالة عليها، ولقد أشار إلى شيءٍ من هذا ابن عطية في تفسيره بقوله:"ففزعتُ إلى تعليق

(٢٩) البحر المحيط ٢١/١، وللمزيد ينظر الذهبي: التفسير والمفسرون ٤٣٥/١فما بعدها.
(٣٠) مقدمة في أصول التفسير ٣٦١/١٣، ٣٨٦، ٣٨٧.

ما يُتَنَخَّلُ لي في المناظرة من علم التفسير وترتيب المعاني، وقصدتُ أن يكون جامعاً وجيزاً ...وعلى غايةٍ من الإيجاز وحذف فضول القول "[٣١].

ومما يجدر ذكره هنا أن نجاح الأسلوب يقاس بمدى التأثير والتفاعل الذي يحدثه المفسر في نفسية القارئ، والأثر السلوكي المترجم لذلك التفاعل والتأثير، وهذا يحتاج إلى حكمةٍ تتمثل في فهم العمق النفسي للمعنيِّ بهذا التفسير، وما يدور في خلجاته، وتزويده بما يلبي متطلباته العقلية والحسية والواقعية.

وأما المنهجية العلمية فسأعرض لها تحت عنوان مستقل هي والأدلة المعتبرة في الترجيح إن شاء الله.

المطلب الثاني
نشأة التفسير المقارن

إن المتتبع للتفسير ومراحله يجد أن التفسير المقارن من حيث الاستعمال قد لازم نشأة التفسير وبداياته، وإن لم يكن موجوداً بالحد الاصطلاحي الذي عرف حديثاً، ضرورة أن اختلاف أفهام المفسرين من الصحابة ومن جاء بعدهم، وتفاوت مداركهم، وتعدد مصادر التفسير وطرقه النقلية والعقلية، كل ذلك أدى إلى التباين والاختلاف في الآراء، وهذا بدوره اقتضى عرض الأقوال والنظر في أدلتها، ومناقشتها ثم الترجيح استناداً إلى الدليل، حتى أن هذه المقارنة تعدَّت ألفاظ الآيات وموضوعاتها إلى المفسرين أنفسهم من حيث قدراتهم وتفاوت مراتبهم في

(٣١) المحرر الوجيز١/١٠.

التفسير، قال ابن عطية مقارنا بين الصحابة: "فأما صدر المفسرين والمؤيد فيهم فعلي بن أبي طالب – ﷺ– ويتلوه عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما –، وهو تجرَّد للأمر وكمَّله وتتبعه، وتبعه العلماء عليه كمجاهد وسعيد ابن جبر، وغيرهما، والمحفوظ عنه في ذلك أكثر من المحفوظ عن علي بن أبي طالب – ﷺ– وكان عبد الله بن مسعود يقول: نِعمَ ترجمان القرآن عبد الله بن عباس، وقال عنه علي بن أبي طالب: ابن عباس كأنما ينظر إلى الغيب من ستر رقيق "[٣٢].وقال الأعمش: " حدثنا أبو وائل قال: خطبنا ابن عباس وهو أمير على الموسم، فافتتح سورة النور، فجعل يقرأ ويفسِّر، فجعلتُ أقول: ما رأيت ولا سمعت كلام رجل مثل هذا، لو سمعته فارس والروم والترك لأسلمت "[٣٣].ومما يؤكد ما تقدم ما حرره ابن تيمية في مقدمة تفسيره "وأما "التفسير" فإن أعلم الناس به أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس ...وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير "[٣٤].ثم واكب التفسير المقارن مرحلة التدوين في التفسير والمفسرين — مع أنه تميز بطابع العموم –يقول ابن تيمية:"وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة ولا ينقل

(٣٢) ابن عطية: المحرر الوجيز ١/٢٩–٣٠.
(٣٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٣/٣٥٠ وهناك كلام كثير يشهد لابن عباس تفوقه على غيره من الصحابة في التفسير، ترجمته في هذا المصدر برقم ٥١ ج٣ص٣٣١.
(٣٤) مقدمة في أصول التفسير ١٣/٣٤٧.

عن المتَّـــهمين.. والتفاسير غير المأثورة بالأسانيد كثيرة كتفسير عبد الرزاق، وعبد بن حميد.. "[٣٥]

ويؤكد السيوطي تفوُّق ابن جرير الطـــبري علـــى غـــيره مـــن المفـــسرين بقوله:"...ابن جرير الطبري وكتابه أجل التفاسير وأعظمها..فإنه يتعرض لتوجيـــه الأقوال وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاســـتنباط، فهـــو يفوقهـــا بذلك..فإن قلت: فأي التفاسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعول عليه؟ قلت: تفسير الإمام أبي جعفر الطبري الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفـــسير مثله، قال النووي: كتاب ابن جرير لم يصنف أحد مثله "[٣٦]. ويلحظ من نـــص السيوطي أن الطبري كان يوازن بين الأقوال ويناقش أدلتها ويرجح بعضها بالدليل كما سيأتي إن شاء الله.

هذا وإذا كانت شهادات العلماء تثبت وجود المقارنة العامـــة في التفـــسير والمفسرين منذ نشأة التفسير وبداياته، وقد تمثلت واقعاً على عهـــد الـــصحابة و التابعين وتابعيهم، وغلب على موضوعها الرواية والإسناد، فإني أرى أنها رافقت المراحل الأخرى للتفسير مع اختلاف موضع المقارنة واتساعه، قال السيوطي: " ثم بعد هذه الطبقة – التابعين – أُلِّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين كسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، وبعدهم ابن جرير وكتابه أجل التفاسير وأعظمها، ثم ابن أبي حاتم، وابن ماجة والحاكم ...ثم ألّف في التفاســـير

(٣٥) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ٣٨٥/١٣.
(٣٦) الإتقان ١٩٠/٢.

خلائق فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال تترى، فدخل من هنا الدخيل والتبس الصحيح بالعليل ...ثم صنَّف بعد ذلك قوم برعوا في علوم، فكان كل واحد منهم يقتصر على الفن الذي يغلب عليه، فالنحوي..كالزجاج والواحدي في البسيط وأبي حيان في البحر والنهر، والأخباري كالثعلبي، والفقيه..كالقرطبي.. وصاحب العلوم العقلية خصوصاً الإمام فخر الدين الرازي.. والمعتزلي يؤول كلام الله ويترله على مذهبه نصرةً له وتأييداً مثل الزمخشري في كشافه والقاضي عبد الجبار في كتابه " تترية القرآن عن المطاعن " وغيرهم، والصوفي يجهد نفسه في استخراج المعاني الإشارية بما يتفق مع طريقته ونزعته مدعياً أن لكل آية ظاهراً وباطناً مثل أبي عبد الرحمن السُّلَمي في كتابه "حقائق التفسير" والشيعي يحمل الآيات على أصوله وفروعه وما يشهد لمذهبه وأئمته المعصومين مثل الطبرسي في كتابه التفسير " مجمع البيان "[٣٧]. وهكذا نجد استعمال التفسير المقارن ونرى ملامحه العامة قد لازمت نشأة التفسير وبداياته وواكبت مراحله متمثلاً ذلك في الجانب النظري، وأما الجانب التطبيقي فأمثلته كثيرة، وخير من يمثلها الإمام الطبري في تفسيره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين ﴾ [البقرة ٦٥]، فقد استعرض آراء المفسرين وأدلتهم في قوله " قردةً خاسئين" وهل مسخوا على الحقيقة قردة ؟ ثم وازن بين الأقوال ورجح بالدليل. قال الطبري: "قال ابن عباس: فأصبحوا فيها – دورهم– قردة وإنهم ليعرفون الرجل بعينه وإنه لقرد، والمرأة بعينها وإنها لقردة، والصبي بعينه وإنه لقرد ...وقال قتادة:

(٣٧) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ١٩٠/٢وينظر أيضاً الذهبي: التفسير والمفسرون ١٤٨/١.

قال لهم الله " كونوا قردة خاسئين " فصاروا قردة لها أذناب، تعاوى بعدما كانوا رجالاً ونساءً..وقال السُّدي: فإذا هم قردة يثب بعضهم على بعض، وعن مجاهد قال: مُسخت قلوبهم، و لم يمسخوا قردة، وإنما هو مثلٌ ضربه الله لهم. قال أبو جعفر: وهذا القول الذي قال به مجاهد قول لظاهر ما دل عليه كتاب الله مخالفٌ، وذلك أن الله أخبر في كتابه أنه جعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت كما أخبر أنهم قالوا لنبيهم ﴿أرنا الله جهرة ﴾ [النساء ١٥٣]، وأن الله تعالى ذِكره أصعقهم عند مسألتهم ذلك ربّهم، وأنهم عبدوا العجل فجعل توبتهم قتل أنفسهم، وأنهم أمروا بدخول الأرض المقدسة فقالوا لنبيهم ﴿اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون ﴾ [المائدة ٢٤] فابتلاهم بالتيه، فسواءٌ قال قائل هم لم يمسخهم قردة وقد أخبر جل ذكره أنه جعل منهم قردة وخنازير – وآخر قال: لم يكن شيء مما أخبر الله عن بني إسرائيل أنه كان منهم– من الخلاف على أنبيائهم والنكال والعقوبات التي أحلها الله بهم، ومن أنكر شيئا من ذلك وأقر بآخر منه سئل البرهان على قوله..ثم يسأل من خبر مستفيض أو أثر صحيح، هذا مع خلاف قول مجاهد قول جميع الحجة التي لا يجوز عليها الخطأ و الكذب فيما نقلته مجمعةً عليه، وكفى دليلاً على فساد قوله، إجماعها على تخطئته"[٣٨].

(٣٨) الطبري: جامع البيان ٢/ ١٧٠–١٧٣مختصراً: للمزيد ينظر أيضاً ابن العربي: أحكام القرآن ٣٦٦/١، ١٠١٤/٢، أبو حيان: البحر المحيط ٥٤٤/٢.

ويلحظ هنا أن الإمام الطبري يعرض أقوال المفسرين من الصحابة والتابعين وغيرهم ويوازن بينها ويناقش أدلتها ويرجح المسخ الحقيقي استنادا إلى الأدلة من القرآن وإجماع المفسرين.

المطلب الثالث
ألوان التفسير المقارن

يتضمن هذا التفسير لونين من المقارنة: المقارنة التحليلية، والمقارنة في المناهج والاتجاهات.

أولا: المقارنة التحليلية: وهي الموازنة بين مفسريْن أو أكثر في نص قرآني أو نصوص يجمعها مكان واحد أو موضوع واحد، وتقتضي الكشف عن المعاني وما يستعان به لبيان ما تحمله هذه النصوص، وما تَبينُ عنه مثل اللغة والمأثور والنحو والبيان والقراءات وأسباب النزول، وغير ذلك مما يحمله النص الكريم من مفردات التفسير التفصيلية، ويمكن ترتيب هذه المقارنة في قضيتين:الأولى:المقارنة بين المفسرين في تفسير الألفاظ والجمل وسائر مفردات التفسير، وتتطلب الاستقراء التفصيلي التجزيئي. الثانية: المقارنة بين المفسرين في الموضوعات.

الأولى: والأمثلة لهذه المقارنة كثيرة إلا أن الملحوظ هنا طولها وتشعبها؛ الأمر الذي يخرج البحث عما تقتضيه شروط البحث العلمي، المقيد بصفحات معدودات لذا أكتفي بالقدر الذي يحقق المراد محيلاً الأخرى إلى مظانها. واخترت أن تكون المقارنة بين الزمخشري (٥٣٨هـ)وابن عطية (٥٤٦هـ) نظراً للمعاصرة بينهما وقرب التشابه بين كتابيهما في التفسير، قال أبو حيان:"هذان

الرجلان هما فارسا علم التفسير وممارسا تحريره والتحبير ...وكانا متعاصرين في الحياة متقاربين في الممات"[٣٩].

تفسير "الصراط"عند ابن عطية والزمخشري من قوله تعالى ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ [الفاتحة٦]، يذكر ابن عطية معنى" الصراط " في اللغة وهو الطريق الواضح ويسوق ما يشهد له من الشعر العربي، قال جرير:

أمير المؤمنين على صراط إذا اعوجَّ الموارد مستقيم

ثم يعرض لما ورد في اللفظ من قراءات منسوبة إلى قرائها، فذكر أن "الصراط " قرئت بالصاد الخالصة قرأ بها السبعة غير حمزة، وقرأ ابن كثير بالسين وبين "السين والصاد" و المضارعة بين الصاد والزاي " روي عن أبي عمرو، وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأها بزاي خالصة، وقرأ حمزة بين" الصاد والزاي" وقرأها الحسن والضحاك نكرةً " اهدنا صراطاً مستقيما" [٤٠]، وقرأها جعفر بن محمد الصادق على الإضافة "اهدنا صراط المستقيم".

وبعد القراءات عرض لمعنى الصراط، فقال علي بن أبي طالب: الصراط هو القرآن، وقال جابر هو الإسلام، يعني الحنيفية، وقال: سعته ما بين السماء والأرض، وقال محمد ابن الحنفية: هو دين الله الذي لا يقبل من العباد غيره، وقال أبو العالية: هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحباه أبو بكر وعمر، وذكر

(٣٩) أبو حيان: البحر المحيط ٢١/١.
(٤٠) وهذه قراءة شاذة، ينظر: ابن جني / المحتسب ٤١/١.

ذلك للحسن بن أبي الحسن فقال: صدق أبو العالية ونَصَح.قال القاضي أبو محمد رحمه الله: ويجتمع من هذه الأقوال كلها أن الدعوة إنما هي أن يكون الداعي على سنن المنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين في معتقداته وفي التزامه لأحكام شرعه، وذلك هو مقتضى القرآن والإسلام، وهو حال رسول الله ﷺ[٤١].وفي الكشاف يقول "الزمخشري": "قرأ عبد الله أرشدنا "السراط" الجادة، من سرط الشيء إذا ابتلعه..والسرط من قلب السين صاداً لأجل الطاء كقوله "مصيطر" في "مسيطر"، وقد تُشَمُّ الصاد صوت الزاي، وقرئ بهن جميعاً، وفُصحاهُنَّ إخلاص "الصاد" وهي لغة قريش وهي الثابتة في الإمام، ويجمع "سُرُطاً" نحو كتاب وكُتُب، ويذكر ويؤنث كالطريق والسبيل، والمراد به طريق الحق وهو ملة الإسلام "[٤٢]. والذي يظهر من المقارنة بين التفسيرين–ها هنا–عناية ابن عطية باللغة والاستدلال على مراده بالشعر العربي، وظهرت عنايته أيضاً بالقراءات فذكر صحيحها وشاذها، ونسب كل قراءة لقارئها ونبَّه على القراءة السبعية، وذكر توجيهها، ثم عزز المعنى بالمأثور من أقوال الصحابة والتابعين ثم ذكر بعدُ مجمع هذه الأقوال ومنتهاها، وما تقتضيه من امتثال والتزام في العقيدة والأحكام، منبهاً إلى المثل الأعلى في الأُسوة والقدوة وهو رسول الله ﷺ ثم صحابته رضوان الله عليهم.

وأما صاحب الكشاف فلم يُعنَ بالتفصيل – هنا–عناية ابن عطية، و لم يفصل في القراءات تفصيل ابن عطية ذِكراً ونِسبةً وتوجيهاً، وهي ظاهرة عامة يتفوق بها

(٤١) ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز ١١٩/١ فما بعدها.
(٤٢) الكشاف: ٦٧/١ فما بعدها.

ابن عطية على الزمخشري، وتفسيره خير شاهد على ذلك، على أنه أغفل التفسير بالمأثور من أقوال الصحابة والتابعين واكتفى بذكر معنى "الصراط" وهو "طريق الحق وهي ملة الإسلام". ومما تجدر الإشارة إليه هاهنا أن ابن عطية يفوق الزمخشري في عنايته بالمأثور سواء أكان حديثاً أم أقوال الصحابة والتابعين، ومرجع ذلك النزعة العقدية لكل منهما، فابن عطية على مذهب أهل السنة والجماعة، بينما الزمخشري من ائمة المعتزلة، وفي هذا يقول ابن تيمية: "وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة والجماعة وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري" (٤٣)، ثم إن تفسير ابن عطية "مختصرٌ للتفاسير بالمنقول ملخص لها مع العناية الفائقة في التحقيق والتمحيص والتحري بما هو أقرب للصحة والصواب"(٤٤)، لذا نجد الذهبي قد صنفه في المفسرين بالمأثور لغلبة المأثور على تفسيره(٤٥)، وأما الزمخشري فقليل البضاعة في المأثور من الحديث وغيره، بل له موقف يُسجَّل عليه إزاء الصحيح من الحديث والذي يتعارض مع نزعته الاعتزالية.(٤٦) والحق أن ابن عطية يتقارب مع الزمخشري في اللغة وقد يفوقه ابن عطية أحياناً، إذ هما فارسا ميدان وممارسا فصاحة وبيان، ثم يقول أبو حيان: إلا أن الزمخشري يتقدم على ابن عطية في البلاغة والبيان وإبراز الأسرار البيانية والنكات البلاغية، والتي لم يعن بها ابن عطية ولعلها صنعة المشارقة كما يقول ابن خلدون: "وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة وسببه

(٤٣) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ٣٦١/١٣.
(٤٤) ابن خلدون: المقدمة٤٣٩.
(٤٥) ينظر التفسير والمفسرون ٢٣٨/١.
(٤٦) ينظر ابن حجر: فتح الباري بشرح البخاري/كتاب التفسير /باب (وإني أعيذها...) ٢١٢/٨، الآلوسي: روح المعاني ١٣٨/٣.

– والله أعلم– أنه كمالي في العلوم اللسانية والصنائع الكمالية توجد في العمـــران، والمشرق أوفر عمراناً من المغرب –كما ذكرناه–أو نقول لعناية العجم وهم معظم أهل المشرق، كتفسير الزمخشري وهو كله مبني على هذا الفن وهو أصله"(٤٧).

الثانية: المقارنة الموضوعية: وأعني بها الموازنة بين مفسرَين أو أكثر في نـــص قرآني ذي موضوع واحد أو في نصوص قرآنية مـــشتركة في موضـــوع واحـــد، كالفقه، أو اللغة أو البيان أو القصص...ثم المقارنة بين أقوالهم وآرائهم في الموضوع الواحد للوقوف على أوجه التماثل والتباين، ومناقشة أدلتهم والأخذ بـــالراجح استناداً إلى الدليل. فقد تكون المقارنة على سبيل المثال في آيات "رؤيـــة الله" بـــين الزمخشري والرازي دراسة مقارنة، أو آيات "السحر" بين الطـــبري والجـــصاص والزمخشري، وهكذا، وتتمثل المقارنة في الموضوعات في القصة القرآنية مثل قصة "آدم" في سورة البقرة والأعراف والحجر وطه، وتتحقق المقارنة بين المفسرين هنا في الروايات ومصادرها، وأســـلوب العـــرض: الإطنـــاب والإيجـــاز والتكـــرار والمحاور..وما إلى ذلك مما تشتمل عليه من مواعظ وعظات وعبر، تختلـــف فيهـــا وجهات نظر المفسرين وطرائق معالجتهم للموضوعات، مما يـــستوجب الـــدرس

(٤٧) ابن خلدون: المقدمة ٥٥٢، ينظر فصل المقارنة بين الزمخشري وابن عطية وبين ابن عطيـــة والبغـــوي وابن العربي، كتاب الدكتور عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في التفسير، الباب الثالث ص٣٠٠-٣٩٦، وكتاب الدكتور مصطفى المشني: مدرسة التفسير في الأندلس / الباب الرابع، مقارنـــة بـــين المفسرين الأندلسيين وبين المفسرين المشرقيين في المناهج والموضوعات، ص ٧٢١-٨٤٩، وقد شملت المقارنة: اللغة والمأثور، والقراءات، والأحكام، والإسرائيليات، وينظر أيضاً تفسير سورة آل عمران بين الزمخشري وأبي حيان دراسة مقارنة رسالة دكتوراة للسيد عطية صدقي الأطرش / مخطوطة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية / قسم أصول الدين / جامعة الأزهر– القاهرة ٢٠٠٣ م.

والمقارنة [٤٨]، وقد تتسع دائرة المقارنة بين مفسرين أو أكثر في موضوع واحد يشمل القرآن كله مثل موضوع "إعراب القرآن " بين "الزجاج"[٤٩]والنحاس" [٥٠]دراسة مقارنة، والمقارنة بين كتابي "أحكام القرآن للكيا الهراسي ٥٠٤هـ" و"أحكام القرآن لابن العربي الإشبيلي٥٤٣هـ".وتتحقق المقارنة أيضاً بين نصوص القرآن ذات الموضوع الواحد وبين نصوص السنة النبوية في الموضوع ذاته مثل قوله تعالى ﴿ وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون ﴾ [سورة الزخرف ٧٢] وقوله صلى الله عليه وسلم " لن يدخل أحدكم الجنة بعمله " [٥١]، وهو ما يدخل في علوم القرآن تحت موضوع " موهم التناقض والاختلاف "، ومختلف الحديث[٥٢]. وقد تتسع المقارنة لتكون بين موضوعات القرآن الكريم وبين غيره من الكتب السماوية مثل "قصة يوسف في القرآن والكتاب المقدس"[٥٣]، و" قصة يوسف بين القرآن الكريم والعهد العتيق"[٥٤]، ومقارنة بين أمثال القرآن الكريم بالعهدين – القديم والجديد– وأمثال الجاهلية "[٥٥].هذا ونظراً لطول أمثلة المقارنة في الموضوعات سأختار موضوعاً واحداً مراعياً فيه القصر إذ به يتحقق المراد إن شاء الله.

(٤٨) ينظر على سبيل المثال: د.فضل عباس/ كتاب قصص القرآن الكريم، دار الفرقان/ عمان.
(٤٩) إبراهيم بن السري ٣١١هـ كتابه معاني القرآن وإعرابه، الداودي: طبقات المفسرين ٩/١.
(٥٠) أبو جعفر النحوي المصري ٣٣٨هـ كتابه معاني القرآن وإعرابه، السيوطي: طبقات المفسرين ١١٢.
(٥١) أخرجه الإمام مسلم، عن أبي هريرة(باب لن يدخل أحد الجنة بعمله)، ينظر مسلم بشرح النووي م٦ ج١٧ ص١٦٠.
(٥٢) ينظر الكومي: التفسير الموضوعي ١٥.
(٥٣) مالك بن نبي ص٢٥٢/ الظاهرة القرآنية / الإتحاد الإسلامي العالمي ١٩٧٨م.
(٥٤) د. التهامي نقرة: سايكولوجية القصة في القرآن ٥٢١.
(٥٥) د. محمد جابر الفياض: الأمثال في القرآن الكريم ٤٠٣.

موضوع: "مَسُّ الشيطان ونخسُه" بين الزمخشري والآلوسي:قال تعالى: ﴿وإني سميتها مريم وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ﴾ [آل عمران ٣٦].قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية: " وما يروى من الحديث: " ما من مولود إلا والشيطان يَمَسُّه حين يولد، فيستهلُّ صارخاً من مس الشيطان إياه، إلا مريم وابنها"(٥٦).فالله أعلم بصحته، فإن صح معناه: إن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها، فإنهما كانا معصومين، وكذلك من كان في صفتهما، كقوله ﴿ لأغوينهم أجمعين * إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ [ص٨٢-٨٣]، واستهلاله صارخاً من مسه تخييل وتصوير لطمعه فيه، كأنه يمسُّه ويضرب بيده عليه، ويقول: هذا مما أغويه، ونحوه من التخييل قول ابن الرومي:

لما تُؤذن الدنيا به من صُروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولَدُ

وأما حقيقة المس والنَّخس كما يتوهم أهل الحشو فكلا، ولو سُلِّط إبليس على الناس بنخسهم لامتلأت الدنيا صراخاً وعياطاً مما يبلونا به من نخسه"(٥٧). ومما يلحظ على قول الزمخشري توقفه في صحة الحديث أولاً ثم تأويله وصرفه عن حقيقته عند افتراض صحته، وحمله على التخييل والتصوير، وإنكاره مقتضى الحديث من معنى ظاهر حقيقي معززاً رأيه بما ورد من شعر العرب، ثم طعنه في كل من حمل المسّ والنّخس على الحقيقة، وعلى رأسهم أهل السنة والجماعة، وأن ما

(٥٦) رواه البخاري ومسلم، ينظر فتح الباري بشرح البخاري/كتاب التفسير(باب وإني أعيذها) ٢١٢/٨، والنووي بشرح مسلم(باب فضائل عيسى عليه السلام) ١٢٠/١٥.
(٥٧) الكشاف: ٤٢٦/١.

ذهبوا إليه محض توهم لا حقيقة له ولا وجود. وإذا ما رجعنا إلى تفسير الآلوسي نرى أنه بعد تفسيره الاستعاذة والرجم، حمل الحديث على الحقيقة، وأكد ما جاء فيه من المسّ والنخس بما يعضده من روايات مأثورة، ثم نقل طعن القاضي عبد الجبار والزمخشري فقال:"وطعن القاضي عبد الجبار بإصبع فكره في هذه الأخبار بأنها خبر واحد على خلاف الدليل، وذلك أن الشيطان إنما يدعو إلى مَن له تمييز، ولأنه لو تمكن من هذا الفعل لجاز أن يُهلك الصالحين، وأيضاً لم خصَّ عيسى وأمه دون سائر الأنبياء، وأنه لو وجد المسُّ أو النَّخسُ لدام أثره وليس فليْس". انتهى قول القاضي عبد الجبار. ثم نقل طعن الزمخشري وإنكاره لما اقتضاه الحديث من الحقيقة والتوقف في صحته وحمله على التخييل والتصوير كما مر ذكره حرفياً. وعقَّب بقوله: "ولا يخفى أن الأخبار في هذا الباب كثيرة، وأكثرها مدوَّن في الصحاح والأمر لا امتناع فيه، وقد أخبر به الصادق عليه السلام فَليُتَلَقَّ بالقبول. والتخييل الذي ركن إليه الزمخشري ليس بشيء؛ لأن المس باليد ربما يصلح لذلك أما الاستهلال صارخاً فلا، على أن أكثر الروايات لا يجري فيها مثل ذلك وقوله: "لامتلأت الدنيا عياطاً" قلنا: هي مليئة فما من مولود إلا يصرخ، ولا يلزم من تمكنه من تلك النَّخسة تمكنه منها في جميع الأوقات كيف وفي الصحيح "لولا أن الملائكة يحفظونكم لاحتَوَشَتكُمُ الشياطين كما يَحتوِشُ الذبابُ العسلَ" وفي رواية "لاختطفتكم الجن" وفسر قوله تعالى: ﴿له معقبات من بين يديه﴾ [سورة الرعد١١] في أحد الوجوه به وبهذا يندفع أيضاً قول القاضي من أنه لو تمكن من هذا الفعل

لجاز أن يهلك الصالحين.. والاقتصار على عيسى وأمه إيذاناً باستجابة دعاء امرأة عمران على أتَمٍّ وجه ليتوجه أرباب الحاج إلى الله تعالى بِشَراشرِهم "(٥٨).

وما يؤيد رأي الآلوسي ويرد قول القاضي عبد الجبار والزمخشري ما يلي: أولا: صحة الحديث ومن المعلوم أن قبول الحديث ورده إنما يكون بقواعد وأصول وضعها العلماء واتفقوا عليها ... جِماعها صحة السند والمتن، فمن جهة السند فتكفي رواية البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه – كما تقدم –وأما من جهة المتن فقد تعقب ابن حجر قول الزمخشري فقال: " وقد طعن صاحب الكشاف في معنى الحديث وتوقف في صحته ... والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء، بل ظاهر الخبر أن إبليس ممكن من مسٍّ كل مولود عند ولادته، لكن من كان من عباد الله المخلَصين لم يضره ذلك المس أصلاً، ومستثنى من المخلصين مريم وابنها، فإنه ذهب يمس على عادته، فحيل بينه وبين ذلك، فهذا وجه الاختصاص، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين، أما قوله " لو ملك إبليس على الناس

(٥٨) روح المعاني ١٣٧/٣ فما بعدها، والحاج: جمع حاجة، والشراشر: الأثقال والأحمال /لسان العرب مادة حوج ٢٤٢/٢، ومادة شرر ٤٠٣/٤، والحديث المذكور لم أعثر عليه في الصحاح ولا في غيرها، ولكن ورد في معنى الآية حديث صحيح عند الإمام مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون" النووي بشرح مسلم رقم٦٣٢/م٢ ج٥ ص١٣٣، وقد ذكر المفسرون في هذا المعنى عدة آثار، ينظر ابن عطية /المحرر الوجيز ١٣٧/٨، البغوي/ معالم التنزيل ٩/٣.

بنخسهم " عبارة الزمخشري "لو سلط إبليس "، فلا يلزم من كونه جعل له ذلك عند ابتداء الوضع أن يستمر ذلك في حق كل أحد(٥٩).

وفي ضوء المقارنة بين ما قاله الزمخشري وما حرره الآلوسي يترجح قول الآلوسي والمتضمن حمل الحديث على الحقيقة وأن هناك مسّاً ونخساً يستثني منه ما ورد في الآية من عباد الله المخلصين. وقد ترجح قول الآلوسي استناداً إلى الدليل من القرآن الكريم وما ثبت في الصحيح نقلاً وعقلاً(٦٠).

ثانياً: المقارنة في المناهج والاتجاهات:

أولاً: المقارنة في المناهج:

تقدم القول بأن المنهج هو الخطة العامة التي تنهض على قواعدها وأصولها مفردات الموضوع وجزئياته وجوانبه، وعليه فإن الموازنة في المناهج تقتضي المقارنة في الأصول والمرتكزات التي قامت عليها مناهج المفسرين على وجه العموم والإجمال، ودراستها دراسة وافية دقيقة بدءاً بالمقدمة التي توضح المنهج والطريقة التي تبين عن كيفية التعامل مع الأصول العامة من لغة ومناسبات ومأثور وقراءات ونحو وبلاغة، وعناية بالفقه وأصوله، وبيان الموقف من الإسرائيليات ومسائل العقيدة وعلوم القرآن وغيرها. وفي ضوء ما تقدم فإن لكل مفسر منهجه الخاص به

(٥٩) ابن حجر: فتح الباري بشرح البخاري/كتاب التفسير(باب وإني أعيذها) ٢١٢/٨، مسلم بشرح النووي/باب فضائل عيسى عليه السلام ١٢٠/١٥.

(٦٠) للمزيد ينظر موضوع "رؤية الله " بين الزمخشري والرازي عند تفسير قوله تعالى "لاتدركه الأبصار.." [الأنعام ١٠٣] وقوله تعالى ﴿قال رب أرني أنظر إليك..﴾ [الأعراف ١٤٣]، الزمخشري: الكشاف ٤١/٢، ١١٤، الرازي: مفاتيح الغيب١١٤/٤، ٢٨٢.

تظهر من خلاله ملامح شخصيته العلمية، من مصادر متنوعة في العلم والمعرفة، وشيوخ وعلماء ورحلات أغنت علومه ومعارفه ومدى تأثره بفنه وثقافته، وتجلي ذلك ووضوحه في تفسيره، ثم قدرته الخاصة به في الوصول إلى تحقيق غاياته وأهدافه. فعند النظر في منهج ابن العربي الإشبيلي ٥٤٣هـ في كتابه " أحكام القرآن "[٦١] نقف على عنايته الفائقة بالمأثور من الحديث، وتتجلى في منهجه الفريد القائم على اعتماد الصحيح والاقتصار عليه؛ لأنه أصل الدين وأسّه، والاستشهاد به مع ذكر مصدره بسنده –غالباً– ودرجته، وبيان منهجه المتميز في نقد الحديث سنداً ومتناً، وذكر جوانب الاستشهاد به سواء أكان في اللغة أم في النحو أم الأحكام أم البلاغة.. ثم تظهر عنايته في التنبيه على الحديث الضعيف والحث على ترك العمل به، لأنه لا يعتد به ولا ينهض عليه حكم.. ولو رجعنا إلى " أحكام القرآن " للكيا الهراسي ٥٠٤هـ لما وجدنا شيئاً من هذه العناية، ومرجع هذا الأمر في نظري تقدم ابن العربي في علوم الحديث دراية ورواية، وعلو كعبه فيه تصنيفاً وتأليفاً، ومن يقرأ مقدمة عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي يقف على هذه الحقيقة.

ولأهمية المقارنة بين المفسرين في المناهج أرى أن الدراسات القديمة والحديثة قد ألمحت بشئ من هذه الموازنة من غير تأصيل ولا تفصيل، فنجد في الدراسات القديمة– مثلاً– ما حرره ابن عطية في مقدمة تفسيره قال:"ثم إن محمد بن جرير الطبري رحمه الله جمع على الناس التفسير وقرب البعيد وشفا في الإسناد ومن

(٦١) ينظر د. المشني: ابن العربي الإشبيلي وتفسيره أحكام القرآن١٠٩-١٢٢.

المبرزين في المتأخرين أبو إسحاق الزجاج وأبو علي الفارسي فإن كلامهما منخول، وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس فكثيراً ما استدرك الناس عليهما، وعلى سننهما مكي بن أبي طالب وأبو العباس المهدوي متقن التأليف"(٦٢). وعبر عن هذه الحقيقة أيضا أبو حيان في مقدمة تفسيره حين قارن بين ابن عطية والزمخشري فقال:"وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي، أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير.. وكلامهما فيه يدل على تقدمهما في علومه من منثور ومنظوم ومنقول ومفهوم، وتقلب في فنون الآداب, وتمكن من علمي المعاني والإعراب، وفي خطبتي كتابيهما، وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدل على أنهما فارسا ميدان، وممارسا فصاحة وبيان...إذ هذان الرجلان هما فارسا علم التفسير وممارسا تحريره والتحبير، نشراه نشراً وطار لهما به ذكراً.. وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص "(٦٣). ويلحظ هنا مجيء المقارنة في الملامح العامة للمنهجين وجاءت على وجه الإجمال فقال: إن ابن عطية يعتمد المنقول والمأثور, ويعتمد الآراء والأقوال بعد نقدها وتمحيصها ثم "أخلص" أي نقى تفسيره من البدع والضلالات، واحتاط لنفسه من الإسرائيليات، وأما الزمخشري فتميز بالإيجاز نظراً لبلاغته وقوة

(٦٢) ابن عطية: المحرر الوجيز١/٣١-٣٢. وأبوعلي الفارسي: الحسن بن عبد الغفار الفارسي ٣٧٧هـ، السيوطي: بغية الوعاة ترجمة رقم ١٠٣٠-١/٤٩٦. والنقاش: محمد بن الحسن الموصلي ٣٥١هـ، تفسيره " شفاء الصدور"، السيوطي: طبقات المفسرين ١١٢. والمهدوي: أبو العباس أحمد بن عمار ٤٣٠هـ، تفسيره " التحصيل لجامع علوم التنزيل "، السيوطي: طبقات المفسرين ص٣٠.

(٦٣) أبو حيان: البحر المحيط ١/٢٠-٢٢ ملخصاً.

بيانه، فيعبر بالكلام القليل الموجز عن المسائل والقضايا العظيمة "وأغوص " أي أعمق في الفكرة والأسلوب، والغوص في جمع اللآلئ والدرر التي تثبت تفوق القرآن وإعجازه. ومن ذلك أيضاً مقارنة ابن تيمية بين المفسرين حين سئل عن أقرب التفاسير إلى الكتاب والسنة آلزمخشري أم القرطبي أم البغوي أم غير هؤلاء؟ فأجاب: " وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة... وأما التفاسير الثلاثة المسئول عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة البغوي، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التي فيه، وأما الواحدي فإنه تلميذ الثعلبي وهو أخبر منه بالعربية، وتفسيره وتفسير الواحدي البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جليلة، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها، وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدع..وتفسير القرطبي خير منه بكثير وأقرب إلى طريق أهل الكتاب والسنة وأبعد عن البدع، وإن كان كل من هذه الكتب لابد أن يشتمل على ما ينقد، لكن يجب العدل بينها، وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلاً وبحثاً وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها بل هو خيرٌ منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصح هذه التفاسير كلها"(٦٤). ومما يلحظ هنا أن المقارنة اقتصرت على الأسانيد،

(٦٤) مقدمة في أصول التفسير١٣/٢٨٥، ٢٨٨. والبغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود ٥١٦هـ تفسيره "معالم التنزيل"، الداودي: طبقات المفسرين ١٦١/١. والثعالبي: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي ٨٧٥هـ، تفسيره "الجواهر الحسان في تفسير القرآن"، الزركلي: الأعلام ٣٣١/٣. والواحدي: علي بن أحمد بن محمد أبوالحسن النيسابوري ٤٦٨هـ صنف التفاسير الثلاثة "البسيط والوسيط والوجيز"، السيوطي: طبقات المفسرين٧٨.

والقرب من البدع والنزعات المذهبية كالاعتزال، والأقرب إلى الكتاب والسنة والخلو من ضعف الحديث، واعتماد العربية. ومن العلماء المحدثين الذين عنوا بالمقارنة الشيخ " محمد الفاضل بن عاشور " مفتي الديار التونسية في كتابه التفسير ورجاله، وقد قارن بين تفسيري ابن عطية والزمخشري أيضاً فذكر وجوه الاتفاق والاختلاف، فبين أنهما يتفقان في المنهج العلمي الأدبي ويتساويان في التفسير وإن كان تفسير ابن عطية من آثار الشباب وتفسير الزمخشري من آثار الشيخوخة إلا أنهما اختلفا اختلافا واضحاً هو أقوى أثراً في العمل العلمي، وهو اختلاف يرجع إلى ثلاث جهات: أولاها: أن ابن عطية مغربي والزمخشري مشرقي، وثانيتهما من حيث إن ابن عطية سُنِّي والزمخشري معتزلي، وثالثتهما: من حيث إن ابن عطية مالكي والزمخشري حنفي. ولكل من هذه الجهات أثرها في ميزة من الميزات التي اختلف بها كلٌّ من التفسيرين عن الآخر، بالإضافة إلى فارق السن وإلى فارق العروبة والعجمة(٦٥).

هذا والجدير بالذكر أن كثيرا من الرسائل العلمية الحديثة والمؤلفات في التفسير ومناهج المفسرين، تفرد فصلاً أو باباً للمقارنة بين المفسرين على اعتبار أنها محصلة الدراسة ومن الثمرات المترتبة عليها. وأكتفي بالإشارة إلى ثلاثة مؤلفات وأحيل إليها إذ بذلك يتحقق المقصود:

١- منهج ابن عطية في التفسير: د.عبد الوهاب فايد، الباب الثالث: مقارنة بين ابن عطية والزمخشري والبغوي وابن العربي ٣٠٠-٣٩١.

(٦٥) ينظر: محمد الفاضل ابن عاشور، التفسير ورجاله ص٦٣.

٢- مدرسة التفسير في الأندلس: د.مصطفى المشني، الباب الرابع مقارنة بين المفسرين الأندلسيين وبين المفسرين المشرقيين في الموضوعات والمناهج ٧٢١-٨٩١.

٣- تفسير سورة آل عمران بين الزمخشري وأبي حيان: د.عطية صدقي الأطرش، مخطوطة رسالة دكتوراة – كلية الدراسات الإسلامية والعربية الأزهر- القاهرة.

ثانياً: المقارنة في الاتجاهات:

لقد سبقت الإشارة إلى أن كل مفسر محكوم بفكرة عامة تقوم على مجموعة من المبادئ والأفكار، تعد غاية النهاية لتفسيره. وفي ضوء ذلك فإن أصول منهجه ومفرداته من لغةٍ ومأثور ونحو وبلاغة وغيرها، تعد الوسيلة لتحقيق هذا الاتجاه، والطريق إلى إثباته ونصرته(٦٦).

وهذا الاتجاه-المبادئ والأفكار- غالباً ما يطلق على النزعة العقدية كالاتجاه السلفي، الاعتزالي، الصوفي، الفلسفي..، وقد يتسع هذا المفهوم ليشمل ما برع فيه المفسر من علم ومعرفة، وحينئذ يضاف هذا الاصطلاح للفن الذي تقدم فيه، مثل: الاتجاه اللغوي، والاتجاه الأثري، والفقهي، ويفشو هذا الاتجاه في تفسيره، وتلحظ فيه آثاره ومفرداته واضحة بينة ليكون طابعاً مميزاً له.

(٦٦) ينظر: استعمال المنهج اللغوي والفروض المجازية والتمثيل والتخييل عند الزمخشري وغيره، الذهبي: التفسير والمفسرون ١/٣٨٢/٤٠١/٤٤٧، ينظر: الشحات زغلول: الاتجاهات الفكرية في التفسير١٨٧.

والباحث المتأمل يجد قدم هذا المنحى في التفسير فبجانب أنه لازم نشأة التفسير، فقد رافق فيما بعد ظهور الفرق التي تعددت ثقافتها وتباينت مشارب علومها ومعارفها , فأعملت العقل في تفسير القرآن واتخذته طريقاً لإثبات معتقداتها، واستخراج الأدلة للاستدلال على سلامة مبادئها، بل لجأت إلى تفسير القرآن الكريم في ضوء أُصولها وقواعد مذهبها(٦٧). فنرى على سبيل المثال ملازمة الاتجاه الحديثي الأثري للتفسير منذ بدايته على عهد الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين... ومن جاء بعدهم مثل الإمام الطبري, ونرى أيضاً وجود الاتجاه اللغوي عند الصحابة رضوان الله عليهم ممثلاً في ابن عباس رضي الله عنهما، فقد ذكر ابن الأنباري أن الصحابة والتابعين كانوا يكثرون الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر(٦٨)، وقال ابن عباس " الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها "(٦٩) وروي عنه أيضاً قوله: " إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب "(٧٠) ومما يستدل على وجود هذا الاتجاه اللغوي ما روي عنه في مسائل نافع بن الأزرق وأجوبته عنها (٧١)، وفي ذلك دليل واضح على معرفته بلغة العرب، وإحاطته بغريبها وتمكنه منها شعراً ونثراً، وهذه خصوصية له من بين الصحابة

(٦٧) ينظر: الشحات زغلول: الاتجاهات الفكرية في التفسير ص ١٨٧، ١٩٢، وينظر: د.الذهبي، التفسير والمفسرون، للوقوف على تفاسير الشيعة وكيف فسروا القرآن في ضوء مذهبهم العقدي والفقهي، ٣/٢-٢٣٢.
(٦٨) ينظر السيوطي، الإتقان ١١٩/١.
(٦٩) السيوطي: الإتقان ١١٩/١.
(٧٠) المصدر السابق، نفس الصفحة.
(٧١) ينظر المصدر السابق ١٢٠/١.

رضوان الله عليهم، حتى قيل في شأنه هو الذي أبدع الطريقة اللغوية لتفسير القرآن الكريم[٧٢].هذا وتظهر المقارنة في الاتجاه في كلام أبي حيان عند موازنته بين ابن عطية والزمخشري قال:" إلا أن الزمخشري قائل بالطفرة.. ورمى نحو غرضه سهاماً, هذا مع ما في كتابه من نصرة مذهبه وتقحم مرتكبه وتجشم حمل كتاب الله ﷻ عليه ونسبة ذلك إليه"[٧٣]. ومنها أيضاً مقارنة ابن جزي الكلبي بين المشارقة والمغاربة، قال:"وأما ابن عطية فكتابه في التفسير أحسن التآليف وأعدلها.. مسدد النظر محافظ على السنة.. ومما بأيدينا من تآليف أهل المشرق تفسير أبي القاسم الزمخشري فمسدَّد النظر بارع في الإعراب, متقن في علم البيان, إلا أنه ملأ كتابه من مذهب المعتزلة و شرهم، وحمل آيات القرآن الكريم على طريقتهم، فتكدَّر صفوه، وتمرَّر حلوه ".[٧٤]ويستدل على المقارنة في الاتجاه أيضاً بمقارنة ابن تيمية حين سئل عن أصح التفاسير نقلاً– مأثوراً–وأقربها لطريقة أهل السنة، وأبعدها عن بدع المعتزلة والباطنية وغيرها وقد تمثلت المقارنة بين الطبري والبغوي والواحدي والزمخشري وابن عطية والقرطبي[٧٥].

هذا وإذا كانت المقارنة في الاتجاه قد أشار إليها العلماء على وجه العموم، فإننا نستطيع تأصيلها بالأمثة تحقيقا للتوافق بين النظرية والتطبيق؛ قال تعالى ﴿إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق

(٧٢) ينظر جولد تسيهر: مذاهب التفسير الإسلامي ص٩٠، والذهبي: التفسير والمفسرون ٧٤/١ فما بعدها.
(٧٣) البحر المحيط: ٢١/١.
(٧٤) ابن جزي: التسهيل ١٠.
(٧٥) ينظر ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ٣٨٥/١٣، ٣٨٨ينظرص٢٤ من هذا البحث.

من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وما يضل به إلا الفاسقين﴾ [البقرة٢٦] وفي تفسير ﴿يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً﴾ قال الزمخشري: " وإسناد الإضلال إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى السبب لأنه لما ضرب المثل فضلَّ به قومٌ واهتدى به قوم تسبب لضلالهم وهداهم "(٧٦).وقال أبو حيان:" وإسناد الضلال إلى الله إسناد حقيقي كما أن إسناد الهداية كذلك، فهو خالق الضلالة والهداية(٧٧).وفي ضوء الموازنة بين القولين نجد الزمخشري قد فسر الآية محكوماً بنزعته الاعتزالية التي تقتضي أن العبد يخلق أفعاله" تفريعاً على أصل "العدل" عنده، فقرر أن إسناد الإضلال إلى الله تعالى إسناد مجازي، لا على سبيل الحقيقة، فالإنسان هو صاحب الشأن في الهداية والضلال، وكل فعل للإنسان هو إرادته المستقلة عن إرادة الله تعالى. أما أبو حيان فقد قرر أن إسناد الضلال إلى الله تعالى إسناد حقيقي كما أن إسناد الهداية كذلك، ومذهبه هنا هو مذهب السلف الصالح وهو أن الله تعالى خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه تعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كل شيء قدير، والله خالق كل شيء حقيقةً، ومنها أفعال العباد، لأنه موجد الأسباب ومسبباتها، وأخبر سبحانه أن للعبد مشيئة، وأن له قدرة واستطاعة، والعبد فاعل لفعله وفق تكليفه وأهليته، ولقد جاءت الآيات بذلك ومنها قوله:﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾ [الإنسان ٣]،

(٧٦) الكشاف ٢٦٧/١.
(٧٧) البحر المحيط ٢٠٢/١.

وقوله تعالى: ﴿لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين﴾ [التكوير ٢٨، ٢٩].

هذا ويتجلى الاتجاه السلفي عند البغوي والقرطبي وأبي حيان في تفسير "الاستواء" على العرش في أوضح صوره، والذي يقتضي الإيمان به من غير تكييف ولا تحيز ولا جسمية ولا نقلة، مع تنزيهه تعالى عما لا يليق بجلاله، وإمرار هذه المسائل كما جاءت بلا كيف. بينما يتقرر الاتجاه الاعتزالي بالتأويل المجازي.

قال البغوي عند تفسير قوله تعالى:﴿ثم استوى على العرش﴾ [الأعراف ٥٤]:" فأما أهل السنة يقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل، وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله ﴿الرحمن على العرش استوى ﴾ كيف استوى ؟ فأطرق رأسه ملياً وعلاه الرُّحَضَاء –العَرَق– ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب..وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهات: أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف "(٧٨).

وقال القرطبي: "ولم ينكر أحدٌ من السلف أنه استوى على العرش حقيقةً، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلم حقيقته، قال الإمام مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب

(٧٨) معالم التنزيل ١٦٥/٢.

والسؤال عنه بدعة "[٧٩]. ولا يقل أبو حيان عن البغوي والقرطبي فقد سار في نفس الاتجاه ونفى عن الله التحيز والجسمية والتكيف، ونفى ما تأول به المتأولون مما لا يليق بجلاله ﷻ، فقال:"والجمهور من السلف: السفيانان ومالك والأوزاعي والليث وابن المبارك وغيرهم في أحاديث الصفات على الإيمان بها وإقرارها على ما أراد الله تعالى من غير تعيين مراد، وقوم تأولوا ذلك عدة تأويلات:وقال سفيان الثوري: فَعَلَ فِعلاً في العرش سماه استواءً، وعن أبي فضل بن النحوي أنه قال: "العرش" مصدر عرش يعرش عرشاً والمراد بالعرش في قوله:﴿ثم استوى على العرش﴾ هذا، وهذا يَنبو عنه ما تقرر في الشريعة من أنه جسمٌ مخلوقٌ معين "[٨٠].

وإذا ما رجعنا إلى الزمخشري فنجد التأويل المجازي ونفي الاستواء على الحقيقة وجعله كناية عن الملك، وفسّر ذلك بقوله:" لما كان الاستواء على العرش، وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك، فقالوا: استوى فلان على العرش يريدون مَلَك، وإن لم يقعد على سريره البتة..ونحو قولك يد فلان مبسوطة، ويَدُ فلانٍ مغلولة، بمعنى أنه جواد وبخيل حتى إن لم يبسط يده قط بالنوال أو لم تكن له يدٌ رأساً قيل فيه يده مبسوطة، لمساواته عندهم قولهم جواد، ومنه قول الله عز وجل: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة﴾ [المائدة٦٤] أي هو بخيل " بل يداه مبسوطتان " أي هو جواد من غير تصور يد ولا غُلٍّ ولا بسط "[٨١].

(٧٩) الجامع لأحكام القرآن م٤ ج٢١٩/٧.
(٨٠) البحر المحيط ٦٥/٥.
(٨١) الكشاف ٥٣٠/٢، وللمزيد ينظر د. مصطفى المشني فصل اتجاهات التفسير في الأندلس / مدرسة التفسير في الأندلس، ص ٥٨٧.

المطلب الرابع
منهجية البحث في التفسير المقارن

تتمثل منهجية البحث في التفسير المقارن في الخطوات الآتية:

الأولى: تحديد الموضوع في ضوء تحديد غاياته ومقاصده، بعد دراسته، واستيفاء مفرداته وجوانبه من كتب التفسير المتعددة، ويتم ذلك بتعيين الآيات أو الآية ذات الموضوع الواحد وما يتصل بذلك من مادة علمية. أو أن يكون موضوع المقارنة في مناهج المفسرين بين مفسرَين أو أكثر، ويقتضي ذلك تعيين المفسرين وتحديد كتبهم ومصنفاتهم ذات العلاقة. فمثال الأول:آيات القبلة في سورة البقرة.

ومثال الثاني: الجصاص الحنفي وابن العربي المالكي دراسة مقارنة في السيرة والمنهج. ولا يفوت الباحث هنا الاجتهاد في تحقيق غايته العظمى، وقيمته العليا، وما ينتفع به في دنياه وآخرته، وقد أرشَدَنا إلى هذا المعلم الأول رسولنا صلى الله عليه وسلم حين أكد ذلك بقوله: " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له "[٨٢]. وقد بين هذا ابن العربي في معرض توجيهاته وإرشاداته فقال:" ولا ينبغي لحصيف يتصدى إلى تصنيف أن يعدل عن غرضين، إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وضعاً ومبنىً ... وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد ورق، والتحلي بحلية السَّرق".[٨٣]

(٨٢) أخرجه الإمام مسلم، عن أبي هريرة / كتاب الوصية / ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، النووي بشرح مسلم م٤ج١١ص٨٥ رقم ١٦٣١.
(٨٣) ابن العربي: عارضة الأحوذي ٤/١.

الثانية: وضع خطة محكمة تعتمد منهجية واضحة، مرتبة ومبوبة، ومتسلسلة في مطالب أو مباحث تترجم المطلوب بدقةٍ وموضوعية، وهذا التقسيم والتبويب ليس أمراً جديداً في منهجية البحث العلمي، فقد طبقه عُلَماؤُنا القدامى في مؤلفاتهم ومصنفاتهم وهو ما يسمى عند الأصوليين وغيرهم السَّبر والتقسيم (٨٤)، مع تنصيصهم على الغاية والمقصد.وما قاله ابن عطية في مقدمة تفسيره خير دليل على ذلك: " فلما أردت أن أختار لنفسي، وأنظر في علمٍ أعد أنواره لِظُلَم رمسي، سبرتها بالتنويع والتقسيم ...ففزعت إلى ما يُتَنَخَّلُ لي في المناظرة من علم التفسير، –وأما عن الترتيب فيقول – وترتيب المعاني ...وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية من حكم، أو نحو أو لغة، أو معنىً، أو قراءة، – وأما عن المحافظة على الترتيب المنهجي والتسلسل فيه وعدم وقوع الخلل فيه فيقول – وقصدت تتبع الألفاظ حتى لا يقع طفر – أي خلل وقفز في عدم التتبع–كما في كثير من كتب التفسير"(٨٥).

الثالثة: تدوين المادة العلمية وتوثيقها، وذلك باستطلاع آراء المفسرين، وجمع أقوالهم، وما كتبوه في الآية أو الآيات موضوع المقارنة، بكل دقة وأمانة، مثلما وردت في المصدر من غير زيادة ولا نقصان، سواء أكان نقلاً أم تصرفاً في النقل. ومما ينبغي ملاحظته هنا أن هذه المنهجية العلمية قد قررها علماؤنا، وترجموا ذلك واقعاً يلمسه كل من يقرأ في كتبهم ومصنفاتهم، قال القرطبي في مقدمة

(٨٤) وهو من مسالك العلة، وهو عبارة عن حصر الأوصاف في حكم واقعة ما ورد في علته نص، ثم اختبار هذه الأوصاف لما يصلح أن يكون علة وما لا يصلح. ينظر الشوكاني: إرشاد الفحول ٢١٣.

(٨٥) ابن عطية: المحرر الوجيز ١/١٠–١١.

تفسيره وهو يفصح عن منهجه: "وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله"(٨٦).

الرابعة:المقارنة الدقيقة بين أقوال المفسرين وآرائهم وطرائقهم ومناهجهم، ومناقشة أدلتهم وفق منهجية محددة ضابطة لموضوع المقارنة، ضرورة ألا يخرج الموضوع عن حدوده، فمثلاً المقارنة في المأثور ويندرج تحتها ما يلي:

أولاً: الاستشهاد بالحديث ويتمثل فيما يلي:

١- ذكر مصدر الحديث وسنده.

٢- ذكر درجة الحديث.

٣- نقد الحديث سنداً ومتناً.

٤- الاستشهاد بالحديث الصحيح حصراً.

٥- ترك الحديث الضعيف والعمل به.

ثانياً: طرق الاستشهاد بالحديث:

١- الاستشهاد بالحديث تاماً.

٢- الاستشهاد بما يتعلق بالموضوع من الحديث.

٣- الاستشهاد بالمعنى.

٤- الإشارة إلى الحديث دون ذكره والاكتفاء بقوله كما جاء في الحديث.

(٨٦) الجامع لأحكام القرآن ٣/١.

ثالثاً: جوانب الاستشهاد بالحديث:

الاستشهاد بالحديث على مسألة لغوية أو نحوية، أو عقدية، أو حكم فقهي أو معنى.

الخامسة: تسجيل نتائج الدراسة المقارنة والتوجيه باعتماد الرأي الراجح في ضوء أدلة الترجيح المعتبرة والمعتمدة عند العلماء، والتوصية بترك الرأي المرجوح. ويحكم لكل مفسر ما له وما عليه، ويفاضل بين التفاسير مظهراً الأدلة والبراهين لصحة ما يذهب إليه. ولا يفوت الباحث الحصيف القضايا الشكلية والمنهجية والعلمية في بحثه من إتقان اللغة والإجادة في الكتابة، وقوة التعبير واختيار الألفاظ، ثم التسلسل الزمني، وعدم اعتماد وسائط النقل – بخاصة إذا كان الكتاب موجوداً – والرجوع إلى المصادر الأصلية وحسن الإفادة منها، ودقة التوثيق والأمانة في النقل، وإجادة التصرف في العبارات والأقوال، وما إلى ذلك مما هو معلوم في البحث العلمي. وعلى الباحث أيضاً أن يلتزم الحيادية التامة أثناء المقارنة، فيتجرد من الهوى والمؤثرات التي قد تطغى على الحقيقة المنشودة طارحاً العقائد الفاسدة، والاتجاهات المنحرفة، جاعلاً هدفه الأسمى إبراز محاسن القرآن، وإظهار جهود المفسرين في خدمة كتاب الله، والموازنة بين أقوالهم بصدق ودقة وموضوعية.

ولا ينسى الباحث أن يكون مؤدباً مع العلماء متواضعاً لهم، محترماً لأقوالهم وآرائهم، لا يغتر بعلمه وسعة اطلاعه، عارفاً قدر نفسه، فإن تبين له أن أحدهم سقط في هفوة، أو أخطأ في مسألة أو رجح قولاً مرجوحاً، فعليه أن يعذره، وألا يسيء فيعنِّف القول وإنما عليه تبيين وجه الصواب والحق من غير أذى، لأن كل

بني آدم خطاء، وكل كتاب معرض للنقص أو النقض أو النقد أو الإضافة إلا كتاب الله عز وجل. وعليه أن يتذكر قول الشاعر:

إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ظمئت وأي الناس تصفو مشاربه

ومن ذا الذي تُرضي سجاياه كلها كفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه

هذا وما يلحظ في التفسير المقارن مما تجب مراعاته والتأكيد عليه، حتى تتحقق المقارنة في أوضح صورها ما يأتي:

أولاً: أن تكون المقارنة بين مفسرين أو أكثر كي يتحقق العلم بأوجه الاختلاف والاتفاق، ومعرفة الفروق بين المفسرين في عرض المسائل، وأساليب المناقشة، وقوة الحجة، والقدرة على الإقناع، وعليه فلا يمكن أن يكون التفسير المقارن في مفسر واحد، إذ يقتضي هذا أن تكون كل كتب التفسير من قبيل التفسير المقارن، وهذا غير مقبول عقلاً وواقعاً.

ويلحظ هنا أن المقارنة تبدو أكثر وضوحاً وموضوعية، ونتائجها أكثر دقة، وأوفر علماً ومعرفة، بخاصة إذا كان المفسرون متماثلين في الفن والاتجاه، أومتقاربين في الزمان، كأن تكون المقارنة بين ابن عطية ٥٤٦هـ والزمخشري ٥٣٨هـ، فهذان فارسا اللغة والنحو والبيان ومتعاصران، وبين ابن العربي ٥٣٤هـ والكيا الهراسي ٥٠٤هـ فكل من هذين العلمين علا كعبه في الفقه والأحكام، أو بين الطبري ٣١٠هـ والبغوي ٥١٦هـ فكل منهما إمام في السنة، حجة في الحديث، وكذا ابن كثير ٧٧٤هـ والسيوطي ٩٩١هـ.

وتتمثل ثمرة المعاصرة في عوامل النشأة، والمؤثرات في تكوين الشخصية العلمية، والإفادة من تقدم العلوم ومسائلها، واختلاف الدلالات وتطورها، وما إلى ذلك مما يلقي بظلاله على المقارنة من حيث الموضوعية ودقة النتائج.

ثانياً: أن يكون الباحث في التفسير المقارن من أهل العلم والاختصاص في التفسير, وقضاياه المختلفة ومصادره المتنوعة ومراحله وتطوره، وفي المفسرين ومناهجهم واتجاهاتهم، وأن يكون عالماً بموضوع المقارنة ومفرداته وجوانبه, وما يقتضي ذلك من اطلاع على الأدلة.

ثالثاً: أن تكون لدى الباحث مَلَكة المقارنة والموازنة القائمة على قوة النظر ودقته, وحسن العرض والمناقشة, والحصافة في اختيار الأدلة المناسبة وإعمالها وتوجيهها.

رابعاً:وهذا شرط عام سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن منهجية التفسير المقارن، وهو الأمانة العلمية في النقل والتوثيق، وعدم تحريف الكلم عن مواضعه، والبعد عن تحميل النصوص ما لا تحتمل، مع توافر العدالة والنزاهة والإنصاف في الحكم والتجرد من الهوى والتعصب لنزعة أو اتجاه، وأن يكون الديدن الدوران مع الدليل حيث دار.

المطلب الخامس
أدلة الترجيح في التفسير المقارن

لدى استقراء أدلة الترجيح في كتب التفسير أرى أنها تنحصر في أمهات أربع: القرآن، والسنة الصحيحة, واللغة, والعقل. وقد يندرج تحت هذه الأدلة الكلية فروع من مثل الاشتقاق في اللغة أو القواعد النحوية أو أن الأصل حمل اللفظ على الحقيقة وكذلك يندرج تحت الأدلة العقلية الإجماع: أي إجماع المفسرين، والقياس، ودليل السياق وغير ذلك، ويدخل تحت أدلة الترجيح أيضاً الأدلة العقلية الأصولية الأخرى وبخاصة في التفسير الفقهي من مثل, الاستحسان والعرف, المصالح المرسلة وسد الذرائع وشرع من قبلنا، وهذه الأدلة ترجع في تحكيمها إلى مذهب المفسر فإن كان مالكياً رجح بأدلة المالكية وإن كان شافعياً رجح بأصول الشافعية وهكذا.(٨٧) هذا وسأمثل للأدلة الكلية بمثال واحد إذ بذلك يتحقق المطلوب إن شاء الله.

أولاً: الترجيح بالقرآن: عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم ﴾ [النساء ٥٩].يستعرض ابن العربي الأقوال في معنى ﴿ أولي الأمر منكم﴾ ثم يرجح استناداً إلى القرآن فيقول: ﴿ أولي الأمر منكم﴾ فيها قولان: الأول: قال ميمون بن مهران: هم أصحاب السرايا, وهو اختيار البخاري, وروي عن ابن عباس أنها نزلت في عبد الله بن حذافة إذ بعثه النبي

(٨٧) ينظر ابن جزي الكلبي: التسهيل / المقدمة ص٩.

– ﷺ– في سرية. الثاني: قال جابر: هم العلماء، وبه قال أكثر التابعين, واختاره مالك واختاره الطبري، والصحيح عندي: أنهم الأمراء والعلماء جميعاً. أما الأمراء فلأن أهل الأمر منهم, والحكم إليهم، وأما العلماء فلأن سؤالهم واجب متعين على الخلق وجوابهم لازم وامتثال فتواهم واجب، يدخل فيه الزوج للزوجة لاسيما وقد قدمنا أن كل هؤلاء حاكم وقد سماهم الله تعالى بذلك فقال: ﴿يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار﴾ [المائدة ٤٤]. فأخبر الله تعالى أن النبي حاكم والرباني حاكم والحبر حاكم والأمر كله يرجع إلى العلماء لأن الأمر قد أفضى إلى الجهال وتَعَين عليهم سؤال العلماء..."(٨٨) ويلحظ هنا أن ابن العربي يجعل دليل الترجيح القرآن الكريم فرجح بآية المائدة معنى "أولي الأمر منكم" بأنهم العلماء والأُمراء خلافاً للطبري ومالك وغيرهم من التابعين الذين قالوا بأنهم أهل العلم.

ثانياً: الترجيح بالحديث الصحيح: ومثاله:

قال القرطبي عند تفسير قوله تعالى ﴿ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك﴾. [البقرة ٣٠]."واختلف أهل التأويل في تسبيح الملائكة فقال ابن مسعود وابن عباس: تسبيحهم صلاتهم, ومن قوله تعالى﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾ [الصافات ١٤٣]. أي المصلين, وقيل تسبيحهم رفع الصوت بالذكر قال المفضل، واستشهد بقول جرير:

(٨٨) أحكام القرآن ١/٤٥٢.

قبَح الإله وجوه تغلب كلما		سبَح الحجيج وكبروا إهلالاً

وقال قتادة: تسبيحهم: سبحان الله, على عُرْفِهِ في اللغة، – قال القـــرطبي– "وهو الصحيح لما رواه أبو ذر أن رسول الله ﷺسئل: أي الكلام أفضل ؟ قال: ما اصطفى الله لملائكته أو لعباده سبحان الله وبحمده. أخرجه مسلم".(٨٩)

ثالثاً:الترجيح باللغة:

ومثاله ما جاء عند ابن العربي في تفسير " العفو " من قوله تعالى ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ [البقرة ٢١٩] قال ابن العربي:" اختلف العلماء فيها علـــى ستة أقوال:

الأول: أنه ما فضل عن الأهل، قاله ابن عباس.

الثاني: الوسط من غير تبذير ولا إسراف، قاله الحسن.

الثالث: ما سمحت به النفس، قاله ابن عباس أيضاً.

الرابع: الصدقة عن ظهر غنى، قاله مجاهد.

الخامس: صدقة الفرض، قاله مجاهد أيضا.

السادس: أنها منسوخة بآية الزكاة، قاله ابن عباس أيضا.

التنقيح: قد بينا أقسام العفو في مورد اللغة عندما فسرنا قوله تعالى:﴿فمـــن عفي له من أخيه شيء﴾[البقرة ١٧٨]، وأسعد هذه الأقوال بالتحقيق وبالصحة ما

(٨٩) ينظر القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٢٧٦/١والحديث أخرجه الإمام مسلم عن أبي ذر، باب فـــضل سبحان الله وبحمده صحيح مسلم بشرح النووي م٦ج١٧ص٤٨.

عضدته اللغة , وأقواها عندي الفضل للأثر المتقدم " [٩٠]، ويلحظ في هذا المثال أن ابن العربي يعرض أقوال المفسرين في العفو ثم يذكر أنه يناقشها من موارد اللغة وينقحها ويعتمد ما عضدته اللغة الذي هو أولى بالتحقيق والصحة هنا.

رابعاً:الترجيح بالدليل العقلي:

ومثاله: حمل البنتين على الأختين في الاشتراك في الثلثين, قال ابن العربي عند تفسير آخر آية من سورة النساء ١٧٦:" وكان هذا نظراً دقيقاً وأصلاً عظيماً في الاعتبار وعليه المعوَّل, وأراد الباري بذلك أن يبين لنا دخول القياس في الأحكام" [٩١] وبعد فهذه أمثلة على أدلة الترجيح عند المفسرين أكتفي بذكرها وأحيل الأخرى إلى مظانها خشية التطويل.[٩٢]

المطلب السادس
أهمية التفسير المقارن وغاياته

لا شك أن التفسير المقارن له غايات تعود أهميتها على التفسير والمفسرين والباحثين في هذا اللون من التفسير، وأستطيع أن أجمل أهمها في النقاط الآتية:

(٩٠) ابن العربي:أحكام القرآن ١٥٣/١.
(٩١) ابن العربي: أحكام القرآن ٣٤١/١.
(٩٢) ينظر الترجيح بدليل الإجماع، ابن العربي: أحكام القران ٨٢/١ , ابن عطية: المحرر الوجيز ٢١٧/٢, ٢٨٣, الترجيح بدليل السياق [البقرة ١١٣]، الآلوسي / روح المعاني ٣٦٢/١. ينظر الترجيح بدليل السياق د.فضل عباس: إتقان البرهان ٣٢٢/١، وينظر: قطعية صحة العقيدة مما يعلم من الدين بالضرورة ابن العربي: أحكام القرآن ٣/ ١١٢٩ في تنزيه الأنبياء عن المعاصي [الحجر ٧١].

الأولى: إيجاد ملكة التفسير المتحصلة من جملة العلوم المختلفة والمعارف المتنوعة من لغة ومأثور ونحو وبلاغة، وغير ذلك من الثقافات ذات الصلة، واستثمار ذلك بحكمة وعناية بغية الوصول إلى مراد الله تعالى والوقوف على كنوز القرآن واستخراج معانيه وأحكامه وحكمه.

الثانية: تكوين ملكة الموازنة والمقارنة القائمة على القواعد العلمية الصحيحة الموصلة إلى معرفة أسباب الخلاف عند المفسرين، ومناحيهم في القول والوقوف على مناهجهم واتجاهاتهم العقدية والعلمية, والمؤثرات في تحصيل معارفهم وفنونهم التي برعوا فيها وتقدموا، وما التفاسير اللغوية والنحوية والبلاغية والعقدية إلا ثمرة لتلك الفنون والمعارف.

الثالثة: بيان أوجه التماثل بين المفسرين والتمايز بينهم المنبئ عن قوة الفكر ودقة النظر في حسن معالجة قضايا التفسير وموضوعاته ومناهجه واتجاهاته، والقدرة على مخاطبة العقول والنفوس وتلبية احتياجاتها من توجيهات هذا القرآن، كتاب البشرية الخالد، والأخذ بالراجح والتوصية بوجوب اتباعه، وطرح الضعيف والتوصية باجتنابه.

الرابعة: تنقية التفسير من ضعيف الروايات وموضوعها، والإسرائيليات والآراء الفاسدة والاتجاهات المنحرفة التي تعارض صحيح المنقول والمعقول.

الخامسة: أن التفسير المقارن يعمل على تنمية القوى العقلية والفكرية لدى الباحث في التفسير، وتزويدها بفنون العلم والمعرفة وقواعد المنطق الصحيح

وأساليب الحجاج وفنون المحاورة، لتكون لديه القدرة على الموازنة الهادفة والموضوعية والوصول إلى النتائج الصحيحة، ثم القدرة على الدفاع عن قضايا التفسير وموضوعاته عند المقارنة بين المفسرين، والمقارنة بين القران الكريم وغيره من الكتب.

السادسة: إثراء علوم التفسير والمعارف المتصلة به، وإبراز أهميتها من خلال البحث العلمي الهادف والتأليف والتصنيف، ومن ثم إغناء المكتبة القرآنية بهذا اللون من التفسير الذي يهدف إلى تفوق القرآن الكريم وتميز موضوعاته، ومن ثم إبراز قيمة المفسرين العلمية وتفوقهم في فنونهم وتمايزهم.

المطلب السابع
أمثلة من التفسير المقارن

تقدم القول بأن التفسير المقارن يتناول الموضوعات والمناهج والاتجاهات, وهنا سأكتفي بمثالين فقط نظرًا لطول الأمثلة التي تقتضي في الواقع بحثاً مستقلاً، ثم بهما تتحقق الغاية إن شاء الله.

المثال الأول: المقارنة في المأثور بين الطبري والبغوي وابن عطية، تفسير "الفردوس" من قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا﴾[الكهف ١٠٧].

(١) الطبري: لقد أطال الطبري في تفسيره للفظ الفردوس فقال:" واختلف أهل التأويل في معنى الفردوس فقال بعضهم عنى به أفضل الجنة

وأوسطها"، وساق بعد ذلك ما يقرب من عشرين رواية بأسانيدها التي تنتهي إليه، ثم رجح ما تظاهرت بها الأخبار الصحيحة عن رسول الله – ﷺ–، وسأورد رواية واحدة مثالاً لبيان طريقته في ذكر الروايات قال:" حدثني يونس قال:أخبرنا ابن وهب قال: ثني أبو يحيى بن سليمان عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أو أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال "إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس فإنها أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن تبارك وتعالى ومنه تفجر أنهار الجنة "(٩٣).

(٢) البغوي: قال:"روينا عن أبي هريرة ﷺ، عن رسول الله ﷺ:" إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنه تفجر أنهار الجنة " قال كعب: ليس في الجنان جنة أعلى من جنة الفردوس فيها الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، وقال قتادة: الفردوس ربوة الجنة وأوسطها وأقصاها وأرفعها. قال كعب الفردوس هو البستان الذي فيه الأعناب. وقال مجاهد: هو البستان بالرومية، وقال عكرمة هي الجنة بلسان الحبش، قال الزجاج هو بالرومية منقول إلى لفظ العربية، قال الضحاك: هي الجنة الملتفة الأشجار, وقيل هي الروضة المستحسنة, وقيل التي تنبت ضروبا من النبات وجمعه فراديس "(٩٤).

(٩٣) جامع البيان: ٢٩/١٦فما بعدها، والحديث أخرجه البخاري عن أبي هريرة بزيادة ألفاظ: كتاب الجهاد / باب درجات المجاهدين / ابن حجر: فتح الباري٦ /١١، وأخرجه الترمذي عن معاذ بن جبل/ باب صفة درجات الجنة ٨١/٤، ٨٢.

(٩٤) معالم التنزيل ١٨٦/٣. والحديث سبق تخريجه آنفاً.

(٣) ابن عطية: قال: " واختلف المفسرون في الفردوس فقال قتادة: إنه أعلى الجنة وربوتها وقال أبو أمامة: إنه سُرَّةُ الجنة وأوسطها وروى أبو سعيد الخدري ﷺ أنه يتفجر من أنهار الجنة, وقال عبد الله بن الحارث بن كعب: إنه جنات الكروم والأعناب خاصة من الثمار, وقال كعب الأحبار: واستشهد قوم لذلك بقول أمية بن الصلت:

كانت منازلهم إذ ذاك ظاهرة		فيها الفراديس والفومان والبصل

وقال الزجاج: قيل إن الفردوس سريانية , وقيل رومية و لم يسمع بالفردوس في كلام العرب إلا في بيت حسان بن ثابت:

وإن ثواب الله كل موحِّد		جنان من الفردوس فيها يخلَّدُ

وروي أن النبي ﷺ قال:" إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس " وقالت فرقة: الفردوس:البستان بالرومية وهذا اقتضاب القول في الفردوس وعيون ما قيل فيه"(٩٥).

مقارنة الأقوال: ولدى الموازنة بين أقوال المفسرين الثلاثة يدرك الناظر وللوهلة الأولى أن الإمام الطبري كانت له قدم السبق في التفسير بالمأثور، فقد ذكر المعنى أولا ثم ساق الروايات بأسانيدها تامة حتى تنتهي إليه، متضمنة الأحاديث النبوية الصحيحة من البخاري ومسلم والترمذي رضوان الله عليهم، ثم رجح استنادا إلى الدليل المعتبر وهو السنة النبوية.

أما البغوي فقد روى الحديث من غير سند، ونقل سبعة أقوال عن الصحابة رضوان الله عليهم من غير ترجيح، وهذا يعني قبوله لها إلا ما ذكر بصيغة التمريض

(٩٥) المحرر الوجيز ٩/٤١٧-٤١٨.

– قيل–. أما ابن عطية فقد أورد أقوال الصحابة منسوبة إلى قائليها واستشهد بالحديث مكتفياً بموضع الشاهد منه من غير ذكر سند ولا راوٍ، ولم يعرض للراجح من الأقوال، وفي ضوء المقارنة بين ما تقدم من الأقوال في هذا المثال والوقوف على النتائج يتضح تفوق الطبري بالمأثور والعناية به، والانفراد بالإمامة فيه بذكره الروايات المتعددة بأسانيدها المنتهية إليه عن الرسول ﷺ وعن صحابته الكرام، مرجحاً أن الفردوس هو سنام الجنة وأعلاها وأفضلها معضداً ذلك بالدليل وهو الحديث الصحيح الوارد في البخاري وغيره، ولا ريب فإن هذا يضفي على تفسيره طابع القوة ومن ثم وجوب الأخذ والاعتماد.

المثال الثاني: المقارنة في النحو: اللام في قوله (لئلا)من قوله تعالى: ﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله﴾ [الحديد٢٩]. وجمهرة المفسرين على أن (لا) هنا زائدة حتى أن الآلوسي بعد قوله بالزيادة نقل قولا ضعيفا كونها غير مزيدة فقال: وقيل إن (لا) في (لئلا يعلم) غير مزيدة " [٩٦]. وهذه طائفة ممن قال بالزيادة: الفراء قال:" وفي قراءة عبد الله لكي يعلم أهل الكتاب ألا.. والعرب تجعل (لا) صلة" [٩٧]، وقال النحاس:"(لا) زائدة للتوكيد ودل على هذا ما قبل الكلام وما بعده أي لأن يعلم، ويروى عن ابن عباس أنه قرأ (لأن يعلم أهل الكتاب)، وكذا يروى عن عاصم الجحدري وعن ابن مسعود (لكي لا يعلم)، وهذه القراءات على التفسير" [٩٨]. وقال الزمخشري:"(لئلا يعلم) ليعلم أهل الكتاب

(٩٦) روح المعاني ١٩٣/٢٧-١٩٤.
(٩٧) معاني القرآن: ١٣٧/٣.
(٩٨) إعراب القران ٤/ ٣٦٩.

الذين لم يسلموا و(لا) مزيدة "[٩٩] ثم ينقل القراءات الواردة المتقدمة في لئلا. وقال ابن عطية: "(لا) في قوله (لئلا) زائدة "، ونقل القراءات في (لئلا)، ليعلم، كي لا يعلم، لأن يعلم، لكي يعلم[١٠٠]، وقال أبو حيان: "و(لا) زائدة كهي في قوله ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ [الأعراف١٢]، ونقل كلام من سبقه في القراءات[١٠١]. وهكذا فإن معظم المفسرين النحويين قالوا بالزيادة، والحق أن دعوى الزيادة في القرآن مرفوضة[١٠٢]، وعليه فإن (لا) هنا على بابها غير زائدة ويؤكد هذا ما يلي:

أولاً: صلة ما قبلها بها قوله تعالى:﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويغفر لكم والله غفور رحيم لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله﴾ [الحديد ٢٨-٢٩]، أي أن الله خصكم بالثلاث: الرحمة والنور، والمغفرة. وما يفعله من خير بكم ليتبين جهل أهل الكتاب الذين كانوا يدعون أنهم أولياء الله وأحباؤه، وأنهم وحدهم المستحقون للخير. وعليه فإن (لا) ليست زائدة لا يتم المعنى إلا بها[١٠٣].

ثانيا: عدم عود الضمير في" ألا يقدرون" على أهل الكتاب وإنما على الرسول ﷺ وعلى أصحابه، وهذا رأي أبي مسلم بن بحر الأصفهاني والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب أن النبي والمؤمنين لا يقدرون على شيء من فضل الله وأنهم إذا لم يعلموا أنهم لا يقدرون عليه فقد علموا أنهم يقدرون عليه، وليعلموا أن الفضل بيد الله

(٩٩) الكشاف: ٦٨/٤.
(١٠٠) المحرر الوجيز ١٤ /٣٣٠.
(١٠١) البحر المحيط ١١٧/١٠.
(١٠٢) ينظر كتاب د. فضل عباس: لطائف المنان في دعوى الزيادة في القرآن.
(١٠٣) ينظر المرجع السابق ص ٢٤١.

والتقدير: إنا فعلنا كذا وكذا لئلا يعتقد أهل الكتاب أنهم يقدرون على حصر فضل الله وإحسانه في أقوام معينين أو ليعتقدوا أن الفضل بيد الله[١٠٤].

ثالثاً: أنها ليست زائدة وتفيد النفي واللام للعاقبة[١٠٥]، والمعنى: أن الله حباكم تلك النعم وحرمها أهل الكتاب ليبقوا سادرين في جهلهم، لاعتقادهم استحقاقهم الفضل دون غيرهم، ثم يجهلون أنهم لا يحصلون على شيء من فضل الله وقد أعطاه قوماً آخرين يستحقونه وهم حرموه، وعليه فقد غدا جهلهم مُركبا أي ليجهل أهل الكتاب أنهم يجهلون.

وفي ضوء ما تقدم يتحقق القول بعدم الزيادة هنا وفي القرآن الكريم، وأن (لا) تفيد النفي وعلى بابها، لقيام الدليل العقلي على ذلك والله أعلم. هذا وأنا إذ أكتفي بهذين المثالين لأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم أنموذج تطبيقي للتفسير المقارن ولو أن المقام يتسع لأتيت بأمثلة المقارنة في القراءات، والبيان، والأحكام، والإسرائيليات، وغيرها من الموضوعات والمناهج والاتجاهات.

(١٠٤) ينظر الرازي: مفاتيح الغيب ١٠٧/٨.
(١٠٥) ينظر ابن عاشور: التحرير والتنوير م ١٣ / ج ٢٧ /ص٤٣٢.

الخاتمة

وبعد، فعلى هدي ما تقدم من عرض للتفسير المقارن من حيث التعريف والنشأة والأقسام ومنهجية البحث والغايات والمقاصد أرى أن أسجل أهم ما توصلت إليه ويتمثل فيما يلي:

أولاً: لم يرد التفسير المقارن في كتب التفسير المتقدمة ولا مصنفاته بالحد الاصطلاحي الذي يعني الموازنة والمقارنة بين الآراء والمفسرين ومناهجهم واتجاهاتهم، وإن كانت بدايات هذا قد وجدت من حيث الواقع والاستعمال، على أن هناك إشارات وردت في مقدمات بعض كتب التفسير توحي بالملامح العامة فقط لهذه المقارنة، من مثل كتاب المحرر الوجيز لابن عطية والبحر المحيط لأبي حيان ومقدمة في أصول التفسير لابن تيمية.

ثانياً: إن ما جاء في كتب التفسير القديمة من أمثلة وموضوعات في التفسير المقارن لم يأت مقصوداً لذاته وعلى وجه الاستقلالية، وإظهار وجه التماثل والتباين وإنما كان من أجل بيان الصواب والتنبيه على الخطأ.

ثالثاً: إن الحديث عن " التفسير المقارن " في كتب المتخصصين المعاصرين جاء ضمن حديثهم عن ألوان التفسير الأخرى، كالتفسير التحليلي والموضوعي، ولذا كان الكلام مختصراً وبقدر، وتمثل في التعريف والإشارة إلى الموضوعات والمناهج والاتجاهات، وما جاء من أمثلة تطبيقية في الرسائل العلمية والمناهج لم تعتمد مسبقا منهجية علمية محددة ولا قواعد علمية واضحة.

رابعاً: يتمثل التفسير المقارن في لونين اثنين:

١- المقارنة في الموضوعات وتمثل في الآية ذات الموضوع الواحد أوالآيات ذات الموضوع الواحد أو الموضع الواحد، وتتحقق الموازنة من خلال اللغة والمأثور والنحو والبيان وغير ذلك.

٢- المقارنة في المناهج والاتجاهات، وهي الأصول العامة التي يبني المفسر تفسيره عليها، ثم طريقته في الوصول لتحقيق منهجه و اتجاهه المتجسد في نزعته التي تُكَون غايته ومقصده من تفسيره، بل يسخر منهجه تحقيقاً لها ولمبادئها.

خامساً: يعتمد البحث في التفسير المقارن على منهجية علمية محدودة، ذات خطوات مبوبة ومرتبة تقوم على الموازنة والمقارنة والمناقشة في الموضوعات والمناهج، تبرز من خلالها أوجه التماثل والتغاير والتفوق والاتجاهات بين المفسرين، ثم تسجيل النتائج واعتمادها بكل دقة وأمانة ونزاهة.

سادساً: تتمثل أدلة الترجيح في التفسير المقارن في نوعين الأدلة النقلية وهي الكتاب والسنة والمعنى اللغوي، والأدلة العقلية: اللغة – النحو والبلاغة... – والإجماع والقياس وغير ذلك مما يندرج تحت هذه الكليات من فروع.

سابعاً: إن البحث في التفسير المقارن تأليفا وتصنيفاً وفي ضوء منهجية علمية محددة تعتمد الموازنة والمقارنة وقواعد المنطق، كل ذلك يؤدي إلى تنخيل التفسير وتمييز الغث من السمين، وتنقية التفسير من الدخيل في الروايات والموضوعات،

ومما لا يعد تفسيراً بناء على الأدلة المعتبرة، فتعتمد الآراء الصحيحة، وتطرح الأخرى لأنها تخالف صحيح المنقول والمعقول، هذا فضلاً على أن هذا اللون من التفسير يغني المكتبة القرآنية بعلوم التفسير ومعارفه المتنوعة، ثم يحصن الفكر الإسلامي بوسائل الدفاع عن قضايا القران، والدفاع عما تضمنه من عقائد وتشريعات.

المصادر والمراجع

١. ابن أبي الإصبع: عبد العظيم عبد الواحد المصري ٦٤٥هـ – بديع القرآن – تحقيق د.حفني شرف، نهضة مصر للطباعة – القاهرة.

٢. الأطرش: د.عطية صدقي:تفسير سورة آل عمران بين الزمخشري وأبي حيان مخطوطة لكلية أصول الدين ٢٠٠٣م الأزهر.

٣. الآلوسي:شهاب الدين السيد محمود١٢٧٠هـ:"روح المعاني – صورة الطبعة المنيرية – بيروت.

٤. الآمدي:الحسن بن بشر ٣٧٠هـ: الموازنة تحقيق سيد أحمد صقر ط دار المعارف ١٣٨٠هـ–١٩٦٠م، القاهرة.

٥. أنيس:إبراهيم أنيس وآخرون – المعجم الوسيط – المكتبة الإسلامية – إستانبول.

٦. البغوي: الحسين بن مسعود الفراء٥١٦هـ: معالم التنزيل – تحقيق خالد العك ورفيقه ط٤ — ١٩٩٧م، دار المعرفة – بيروت.

٧. ابن تيمية:الإمام أحمد بن عبد الحليم ٧٢٨هـ:مقدمة في أصول التفسير جمع وترتيب ابن القاسم – تصوير ط١ — ١٨٣٩م.

٨. الجرجاني: عبد القاهر٤٧١هـ: دلائل الإعجاز – تحقيق محمود شاكر ط٣ ١٩٩٢م، مطبعة المدني القاهرة.

٩. ابن جزي:محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي ٧٤١هـ:التسهيل لعلوم التنزيل – الدار العربية للكتاب.

١٠. ابن جنّي:أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ: المحتسب في وجوه شواذ القراءات – تحقيق د.عبد الحليم النجار ورفاقه – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٩٩ م، القاهرة.

١١. جولدتسيهر: اجنتس:مذاهب التفسير الإسلامي ط٢، ١٩٨٣م – دار اقرأ بيروت.

١٢. الجوهري: اسماعيل بن حماد ٣٩٣هـ:الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – تحقيق أحمد عطار – ط٢ ١٩٨٢م، القاهرة.

١٣. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني ٨٥٢هـ: فتح الباري بشرح البخاري تحقيق ابن باز – رئاسة البحوث العلمية والإفتاء – الرياض.

١٤. أبو حيان: أحمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي ٧٥٤هـ: البحر المحيط – ١٩٩٢دار الفكر – بيروت.

١٥. ابن خلدون: عبد الرحمن محمد: المقدمة: المكتبة التجارية –القاهرة.

١٦. الداودي:محمد بين علي بن أحمد ٩٤٥هـ: طبقات المفسرين، ط٣ – ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٧. الذهبي:الإمام محمد بن أحمد بن عثمان ٧٤٨هـ: سير أعلام النبلاء، ط٣ – ١٩٨٥م ، تحقيق شعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة بيروت.

١٨. د. الذهبي: محمد حسين: التفسير والمفسرون ط١ – ١٩٦١م، دار الكتب الحديثة القاهرة.

١٩. الرازي:فخر الدين ٦٠٦هـ:مفاتيح الغيب وبهامشه أبو السعود ط١ – ١٣٠٨هـ المطبعة الخيرية – مصر.

٢٠. ابن رشيق: أبو علي الحسن القيرواني ٤٥٦: العمدة – تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط٥ – ١٩٨١م – دار الجيل – بيروت.

٢١. الرومي: د.فهد: بحوث في أصول التفسير ومناهجه، ط٣ – ١٤١٦هـ، مكتبة التوبة – الرياض.

٢٢. الزرقاني:محمد عبد العظيم:مناهل العرفان في علوم القرآن ط٣ دار إحياء الكتب العربية–القاهرة.

٢٣. الزركلي: خير الدين: الأعلام ط١١ – ١٩٩٥م – دار العلم للملايين – بيروت.

٢٤. زغلول: د. الشحات السيد: الاتجاهات الفكرية في التفسير، ط٢ – ١٩٧٧م – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الإسكندرية.

٢٥. الزمخشري: جار الله بن عمر الخوارزمي ٥٣٨هـ: الكشاف عن حقائق التنزيل – ط أخيرة ١٩٦٦م – مصطفى البابي الحلبي – القاهرة.

٢٦. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن ٩١١ هـ١-الإتقان في علوم القرآن ط٣ – ١٩٥١م، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ٢-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية بيروت، ٣-التحبير في علم التفسير: تحقيق د.فتحي عبدالقادر م١٩٨٦، دار المنار – القاهرة، ٤-طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، ط١ – ١٩٧٦م، مكتبة وهبة – القاهرة.

٢٧. الشوكاني: محمد بن علي بن محمد ١٢٥٥هـ: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول – دار المعرفة – بيروت.

٢٨. الطبري: محمد بن جرير ٣١٠هـ: جامع البيان – تحقيق محمود شاكر١٩٦٠م، دار المعارف – القاهرة، جامع البيان وبهامشه النيسابوري، ١٩٧٨م، دار الفكر بيروت.

٢٩. ابن عاشور: محمد الطاهر، ١-التحرير والتنور دار سحنون للنشر والتوزيع تونس، ٢ – محمد الفاضل: التفسير ورجاله – دار الكتب الشرقية – تونس.

٣٠. عباس: أ.د.فضل حسن ١- قصص القرآن الكريم، ط١ -٢٠٠٠م، دار الفرقان – عمان، ٢- لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن، ط١ – ١٩٨٩م، دار النور – بيروت.

٣١. ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله ٥٤٣هـ: ١- أحكام القرآن – تحقيق محمد البيجاوي – دار الفكر- بيروت. ٢- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي – دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت.

٣٢. ابن عطية: القاضي عبد الحق غالب الغرناطي ٥٤١هـ: المحرر الوجيز – تحقيق الرحالي الفاروقي ورفاقه، ط١ — ١٩٧٧م، دار العلوم – قطر.

٣٣. العمري: د.أحمد جمال: دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني ط ١٩٨٦م، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٣٤. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا ٣٩٥هـ: معجم مقاييس اللغة – تحقيق عبد السلام هارون، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ – طهران.

٣٥. فايد: د.عبد الوهاب فايد: منهج ابن عطية في تفسير القرآن، ١٩٧٣م، مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة.

٣٦. الفرماوي: د.عبد الحي: البداية في التفسير الموضوعي، ط٢، ١٩٧٧م- القاهرة.

٣٧. القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ٦٧١هـ: الجامع لأحكام القرآن – دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٨. الكومي: د.أحمد السيد الكومي – التفسير الموضوعي للقرآن ط١ – ١٩٨٢م، القاهرة.

٣٩. مسلم: د.مصطفى، مباحث في التفسير الموضوعي، ط ١، ١٩٨٩م – دار القلم – دمشق.

٤٠. المشني: د.مصطفى إبراهيم: مدرسة التفسير في الأندلس: ط١ – ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة بيروت، ابن العربي المالكي الإشبيلي وتفسيره أحكام القرآن دراسة وتحليل – ط١– ١٩٩١م، دار عمار – عَمان.

٤١. ابن منظور:جمال الدين محمد بن مكرم ٧١١هـ:لسان العرب، دار صادر بيروت.

٤٢. النووي: محيي الدين بن شرف ٦٧٦هـ: شرح صحيح مسلم – مؤسسة مناهل العرفان – بيروت.